الحدث

تتواصل الجهود لإرساء هدنة في غزة بعد 209 أيام من الحرب، ويبدو أن الصفقة المقترحة متوقفة عند نقطة وقف العدوان على القطاع، الذي تطالب «حماس» بأن يكون نهائياً، فيما الاحتلال يلوح بالعودة إلى القتال واجتياح مدينة رفح خصوصاً

العدوان على غزة

اتفاق الهدنة ينتظر حسماً أخيراً

غزة، القاهرة ـ **العربي الجديد**
حيفا ـ **نايف زيداني**

بعد 209 أيام من الحرب على قطاع غزة، يتواصل القتل الإسرائيلي بحق الغزيين ومعه مماطلة الاحتلال في القبول بتسوية لإرساء هدنة والتوصل إلى صفقة لتبادل الأسرى بين الاحتلال وحركة حماس. وعلى الرغم من أن الأجواء كانت تشير أمس الخميس إلى تقدم في المفاوضات القائمة لإبرام الصفقة وحسم بعض النقاط الخلافية وتأكيد حماس أنها تدرس بإيجابية مقترح وقف إطلاق النار، فإن التباين تواصل حول القضية الرئيسية المتعلقة بإنهاء الحرب، وهو المطلب الأساسي لـ«حماس»، في حين يريد الاحتلال مواصلة الحرب بعد انتهاء الفترة المحددة للهدنة. وفي جديد التطورات حول الوساطة التي تقودها القاهرة بين فصائل المقاومة في قطاع غزة وحكومة الاحتلال، أكد مصدر مصري مطلع لـ«العربي الجديد»، أمس الخميس، حدوث «تطورات» في المفاوضات غير المباشرة بشأن الورقة الجديدة المطروحة لإرساء هدنة وتبادل الأسرى. وقال المصدر إن «الساعات الماضية شهدت نشاطاً مكثفاً على صعيد الاتصالات بين المسؤولين المصريين وقيادة حركة حماس من جهة، والمسؤولين في حكومة الاحتلال من جهة أخرى، وجرى حسم بعض النقاط الخلافية»، مشيراً في الوقت ذاته إلى أن «الجهود لا تزال متواصلة لحسم القضية الرئيسية المتعلقة بإنهاء الحرب ووقف إطلاق النار، والتي لا يزال هناك تباين بشأنها في وقت تتمسك فيه الحكومة الإسرائيلية بشن عملية عسكرية في مدينة رفح الفلسطينية». وشدد المصدر على أن «الاتصالات، خلال الساعات الماضية، مع طرفي الأزمة، أسفرت عن التوصل إلى صياغات مُرضية في ما يتعلق بمسألة الانسحاب التدريجي من غزة، وعودة النازحين إلى مناطق الشمال». وكشف المصدر عن «طرح بدائل عدة في الوقت الحالي أمام الحكومة الإسرائيلية، يمكن من خلالها تهدئة المخاوف المتعلقة بقوات حماس في جنوب قطاع غزة ورفح، وكذلك تضمن للجانب الإسرائيلي تأمين المنطقة الحدودية بما يمنع تهريب الأسلحة إلى القطاع».

من جهته، أكد مصدر قيادي في «حماس» لـ«العربي الجديد» أن الحركة «متمسكة بموقفها الخاص بوقف إطلاق النار»، موضحاً أنه «حتى لو كانت الورقة الحالية تحمل تراجعاً ولو شكلياً من جانب الاحتلال بشأن بعض القضايا الخلافية، إلا أن المبدأ الرئيسي المتمثل في إنهاء الحرب ووقف إطلاق النار لم يتم التوصل إلى الاتفاق بشأنه»، مشدداً على أن «عدم حسم هذا الأمر لن يقود إلى اتفاق». وأضاف أنه «لا يمكن بأي حال من الأحوال القبول باتفاق لا ينهي الحرب أو يسمح بمواصلة الاحتلال سفك الدماء الفلسطينية».

من جهتها، أفادت حركة حماس في بيان أمس بأن رئيس الحركة إسماعيل هنية أجرى اتصالاً هاتفياً مع مدير المخابرات المصرية اللواء عباس كامل بشأن مفاوضات وقف العدوان، وثمّن الدور الذي تقوم به مصر. وأكد هنية للواء كامل «قدوم وفد الحركة للمفاوضات إلى مصر في أقرب وقت لاستكمال المباحثات الجارية بهدف إنضاج اتفاق يحقق مطالب شعبنا ويوقف العدوان». وقال مسؤول فلسطيني مطلع على جهود الوساطة لوكالة رويترز إن زيارة وفد «حماس» ربما تجرى خلال اليومين المقبلين. كما أفادت «حماس» بأن هنية أجرى اتصالاً هاتفياً مع رئيس الوزراء وزير الخارجية القطري الشيخ محمد بن عبد الرحمن آل ثاني، بحثا فيه آخر تطورات المفاوضات بشأن وقف العدوان، وثمّن هنية الدور الذي تقوم به قطر في الوساطة. واتفق الطرفان على استكمال المباحثات الجارية بهدف إنضاج اتفاق بوساطة قطر ومصر بما يحقق مطالب الشعب الفلسطيني ويوقف العدوان عليه. وأضافت «حماس» أن هنية أكد في الاتصالين الروح الإيجابية عند الحركة في دراسة مقترح وقف إطلاق النار الذي تسلمته أخيراً.

من جهته، قال عضو المكتب السياسي لـ«حماس» وعضو فريق التفاوض زاهر جبارين إن «الوضع حساس»، مشيرا إلى أنه لم يتّخذ بعد قرار نهائي بشأن العرض المقدّم لصفقة وقف إطلاق النار.

في المقابل، كان رئيس حكومة الاحتلال بنيامين نتنياهو يعيد التلويح باجتياح مدينة رفح، إذ قال في تصريحات له أمس: «سنفعل كل ما هو ضروري للنصر والتغلب على أعدائنا، بما في ذلك في رفح، من أجل تأمين مستقبلنا». وعن الضغوط التي تتعرض لها حكومته بشأن رفح، أضاف نتنياهو: «نحن ممتنون لأصدقائنا الجيدين في العالم، ولكني أقول لهم: نحن نتخذ القرارات بشأن القضايا المتعلقة بوجودنا بأنفسنا، من منطلق مسؤوليتنا واعتباراتنا». وأضاف: «سنفعل كل شيء لمواصلة الدفاع عن دولتنا». واعترف بأن هناك «خلافات» في حكومته «بشأن طريقة العمل في ساحات قريبة وبعيدة»، مشيرا إلى أن ذلك لم يمنعها من اتخاذ قرارات بالتحرك «هناك».

في موازاة ذلك، ذكرت صحيفة يسرائيل هيوم أن نتنياهو حاول تقليص التفويض الذي منحه مجلس الحرب الأسبوع الماضي لأعضاء الوفد المكلف بإدارة التفاوض غير المباشر مع «حماس» حول صفقة تبادل الأسرى. وقالت الصحيفة أمس إن نتنياهو عقد لقاء مع أعضاء الوفد الإسرائيلي، وهم: رئيس الموساد ديفيد برنيع ورئيس الشاباك رونين بار، ومسؤول ملف الأسرى في الجيش نيتسان ألون، وأبلغهم أنه يتوجب عليهم الحصول على إذنه الشخصي قبل التوصل إلى أي بند من بنود صفقة تبادل محتملة، حتى البنود المتعلقة بقضايا منح مجلس الحرب أعضاء الوفد هامش مرونة واسع بهدف التوصل إلى تفاهمات بشأنها مع «حماس» عبر الوسطاء. وأشارت الصحيفة إلى أنه بمجرد أن علم الوزير بني غانتس بلقاء نتنياهو بأعضاء الوفد، حتى عقد اجتماعا عبر تقنية «الفيديو كونفرنس» مع كل من برنيع وبار وألون، مشددا على مسامعهم على وجوب توظيف التفويض الأوسع الذي منحه إياهم مجلس الحرب وعدم الالتفات إلى تعليمات نتنياهو.

في غضون ذلك، وبشأن صفقة تبادل الأسرى، ذكرت إذاعة الجيش الإسرائيلي، أمس الخميس، نقلاً عن مسؤولين إسرائيليين، أن إسرائيل ستكون مستعدة للنظر في الانسحاب الكامل من محور نتساريم الذي يسيطر عليه جيش الاحتلال ويقسم غزة إلى قسمين، ويمنع من خلاله عودة سكان القطاع إلى شماله. واعتبرت الإذاعة ذلك «ثمناً كبيراً قد توافق عليه إسرائيل في إطار تنازلاتها لإبرام صفقة». ولفتت إلى أن «المؤسسة الأمنية لا تزال تدعم التوصل إلى صفقة تعيد المختطفين (المحتجزين الإسرائيليين في قطاع غزة)، حتى بأثمان باهظة، وبعد الهدنة، في حال كان هناك وقف لإطلاق النار، يقول الجيش إنه يعرف كيف يعود للقتال». كما أفادت إذاعة الجيش الإسرائيلي، نقلاً عن مصادر أمنية، أمس، بأن المؤسسة الأمنية الإسرائيلية تبحث بدائل لعملية عسكرية واسعة في رفح في حال عدم اجتياح المدينة، لكنها تصر على القيام بعمليات مركّزة على محور فيلادلفيا، بذريعة التصدي لعمليات التهريب التي تقوم بها «حماس» عبر الحدود مع مصر. وذكرت الإذاعة أن المؤسسة الأمنية الإسرائيلية تلاحظ استعدادات استثنائية جداً للجيش المصري على الحدود مع قطاع غزة، وسط مخاوف مصرية من اختراق الحدود من قبل عدد كبير من النازحين الفلسطينيين، في حال شن هجوم إسرائيلي على رفح. وأضافت أن الجيش المصري يعمل في مناطق لم يعمل فيها في السنوات الأخيرة، حيث وجدت الشرطة على الحدود، ومع عدد كبير من المدرعات، فيما يستعد الجيش الإسرائيلي، بدوره، لسيناريوهات مختلفة.

وفي السياق، أفادت صحيفة يديعوت أحرونوت بأن جيش الاحتلال قلّص قواته التي كانت ستشارك في العملية العسكرية المتوقّعة في رفح. ونقلت «يديعوت» عن مسؤول إسرائيلي لم تسمّه أن الجيش الإسرائيلي سرّح جزءاً من قوات الاحتياط التي كانت ستشارك في الهجوم.

ميدانياً، استشهد عدد من الفلسطينيين وأصيب آخرون في قصف للطيران الإسرائيلي على مناطق متفرقة في قطاع غزة. وذكرت وكالة الأنباء الفلسطينية «وفا» أن 6 فلسطينيين استشهدوا في قصف الاحتلال مدينة الزهراء شمال مخيم النصيرات وسط غزة، فيما انتشلت طواقم الإسعاف والإنقاذ والأهالي ثلاثة شهداء، إثر سلسلة غارات شنتها طائرات الاحتلال على المنطقة الشمالية الغربية من المخيم. وفي خانيونس جنوبي القطاع، استشهد فلسطيني وأصيب آخرون في قصف إسرائيلي على منطقة قاع القرين، كما شهدت مناطق في بني سهيلا وعبسان وخزاعة، شرق المدينة، قصفا مكثفا من طائرات الاحتلال. وقصف طيران الاحتلال بناية سكنية في حي الزيتون في مدينة غزة، ما أدى إلى استشهاد عدد من الفلسطينيين وإصابة آخرين. وأعلنت وزارة الصحة في غزة، في تقريرها اليومي أمس الخميس، أن الاحتلال الإسرائيلي ارتكب 3 مجازر في غزة خلال 24 ساعة، وصل منها إلى المستشفيات 28 شهيداً و51 مصاباً، مضيفة أن حصيلة ضحايا الحرب ارتفعت إلى 34596 شهيدا، و77816 إصابة منذ 7 أكتوبر/تشرين الأول الماضي. كما أعلنت هيئة شؤون الأسرى والمحررين الفلسطينية ونادي الأسير الفلسطيني، أمس، عن استشهاد اثنين من أسرى قطاع غزة لدى الاحتلال، وهما الدكتور عدنان أحمد عطيه البرش (50 عاما) من جباليا، وهو استشاري ورئيس قسم العظام في مستشفى الشفاء في غزة، وإسماعيل عبد الباري رجب خضر (33 عاما).

فيما أصيب جنديان إسرائيليان في غزة خلال 24 ساعة، ليرتفع عدد الجنود المصابين إلى 3332 منذ بداية الحرب في 7 أكتوبر. فيما قُتل 608 ضباط وجنود منذ بداية الحرب.

في هذا الوقت، حذر العاهل الأردني عبد الله الثاني، خلال لقائه رئيسة الوزراء الإيطالية جورجيا ميلوني في روما أمس الخميس، من العواقب الخطيرة للهجوم الإسرائيلي على رفح، لافتاً إلى خطورة الوضع الإنساني المتفاقم في غزة. وأكد ملك الأردن، وفق بيان صادر عن الديوان الملكي، ضرورة تكثيف الجهود لخفض التصعيد في المنطقة، لتجنب توسيع دائرة الصراع، الذي يهدد الأمن والسلم الدوليين. وشدد على ضرورة تحرك المجتمع الدولي بشكل عاجل للتوصل إلى وقف فوري ودائم لإطلاق النار في غزة، وحماية المدنيين، وإدامة إيصال المساعدات الإنسانية إلى القطاع من دون اعتراض أو تأخير.

أكد هنية الروح الإيجابية في دراسة مقترح وقف إطلاق النار

نتنياهو: سنفعل كل ما هو ضروري للنصر، بما في ذلك في رفح

آلاف المفقودين

نقل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة «أوتشا»، عن الدفاع المدني الفلسطيني، أن أكثر من 10 آلاف شخص مفقودون تحت الأنقاض نتيجة الغارات الإسرائيلية في غزة. وأفاد المكتب بأن الدفاع المدني الفلسطيني يواجه تحديات هائلة في انتشال الجثث، بما في ذلك نقص المعدات والآلات الثقيلة والأفراد، محذرا من أن الأمر قد يستغرق ما يصل إلى ثلاث سنوات لانتشال الجثث باستخدام الأدوات البدائية المتوفرة لديهم.

في خانيونس جنوبي القطاع أمس (فرانس برس)

«نفاق قادة الغرب»

ندد الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، بـ«نفاق قادة الغرب تجاه المجازر التي ترتكبها إسرائيل» في غزة. وفي كلمة له أمس الخميس في أنقرة، قال إن «من يتشدقون بحقوق الإنسان في كل مكان اكتفوا بمشاهدة مقتل 35 ألف فلسطيني». وأكد أن «مصالح إسرائيل ترسم حدود الديمقراطية الغربية، وكل ما يمس مصالحها هو معادٍ للديمقراطية وللسامية في نظرهم». وأفاد بأنه «لم يُبدِ أي زعيم غربي رد فعل على المشاهد الوحشية (في غزة) باستثناء قلة».

للحديث تتمة...

الصهيونية على طبيعتها... عربدة دولية

ناصر السهلي

تتصرف دولة الاحتلال الإسرائيلي مع الأحداث الجارية وفق طبيعتها، فالنقاشات الأكاديمية والقانونية - الحقوقية عن جرائمها، بما في ذلك التحركات الطلابية الاحتجاجية، تضعها في قالب قراءتها الذاتية الثابتة: الصهيونية أعلى قيمة من كل البشر. ففي مقابل دراسة المحكمة الجنائية الدولية احتمال ارتكاب بعض قادة الاحتلال جرائم حرب، تتعالى أشكال العربدة ضد المحكمة. طبيعة دولة الاحتلال العنصري الإحلالي هي كذلك تاريخياً، إذ يطلق سراح مرتكبي جرائم حرب ومذابح بحق الفلسطينيين. ويمكن للمرء تخيّل التصرف الأمني والقضائي في وجه عصابات في إيطاليا أو هولندا وبلجيكا والدنمارك وألمانيا بعربدة: إذا ما مسستم كياننا سننتقم. بهذه العلنية، تتصرّف تل أبيب مع قضاة المحكمة الجنائية الدولية.

والمدهش أن تلك العقلية الانتقامية تُحمى وتُسند بيد «التحضّر» وشعارات «سيادة دولة القانون» في بعض عواصم الغرب، وفي مقدمتها واشنطن، لمنع تحقيق بعض العدالة، وبحجج تفضح بصورة غير مسبوقة ازدواجية قراءة سريان القيم والمبادئ.

لا جديد في قراءة الصهيونية فوارق القيمة الذاتية العليا مقارنة مع قيمة «الآخر» الدونية. وما يؤسسه الصمت الدولي الطويل على تعالي إسرائيل عمّا هو بشري وإنساني وقيمي، هو المزيد من الغرق في دماء الفلسطينيين، من دون أن يعني ذلك إطلاقاً استسلاماً فلسطينياً. وإذا كانت العربدة وأخذ شعب بأكمله رهينة في صلب الطبيعة الصهيونية، المنادية بإبادة الشعب الفلسطيني، فمن الغريب في عالمية الحقوق والقيم أن تُسند القراءة المافيوزية الإجرامية بالدعم الأميركي وبعض الغربي لثني قضاة محكمة دولية مستقلين عن إصدار مذكرة توقيف جرى إصدارها سابقاً بحق آخرين.

ومثلما تقدّم بعض مستويات التملق الأكاديمي للصهيونية في جامعات غربية عريقة حلولاً لورطة الصورة، باستبدال حشود طلابية محتجة على الحرب على غزة بحشود الشرطة والأمن، فإن إرضاء العقل المريض الذي يرى نفسه صهيونياً فوق البشر، حتى في التقاضي الدولي، إنما يؤسّس أيضاً لنظام قضائي، محلي وإقليمي ودولي، يمكن فيه لأي مستبد وفاشي ومهووس بالسلطة أن يأخذ شعوباً بأكملها رهائن، تحت تهديد الإبادة وتدمير مقوّمات وجوده ومستقبله، إذا ما حاولت المؤسّسات الدولية المسّ بجرائمه ووقفه عند حده بسلطة القانون الدولي.

متابعة

الاحتلال يواصل اقتحاماته في الضفة الغربية

رام الله، القدس المحتلة
العربي الجديد

تواصلت العمليات العسكرية الإسرائيلية في محافظات الضفة الغربية المحتلة، إذ طاولت اقتحامات قوات الاحتلال، أمس الخميس، مدينة قلقيلية والحي الغربي لمدينة طولكرم، وبلدتَي يعبد وجلبون في جنين. من جهة ثانية، ذكرت وسائل إعلام فلسطينية أن الجيش الإسرائيلي اعتقل ثلاثة مواطنين من بلدة إذنا، غرب الخليل، واعتقل أسيراً محرراً، بالتزامن مع اقتحام بلدات يطا ودورا وبيت أمر في محافظة الخليل. وطاولت حملة الاعتقالات أمس، وفق وكالة الأنباء الفلسطينية (وفا)، مخيم عين السلطان شمال مدينة أريحا، ومنطقة إسكان روجيب شرق مدينة نابلس، وقرية كفر قليل جنوبها، وقرية حوسان ومخيمَي عايدة والعزة في بيت لحم.

وفي الأثناء، أصيب شاب برصاص الاحتلال، واعتقل خمسة آخرون، بينهم امرأة، فجر أمس، خلال اقتحام مخيم الجلزون، شمال رام الله. وأفادت «وفا» بأن مواجهات اندلعت بين الشبان وقوات الاحتلال خلال اقتحام المخيم، ما أدى الى إصابة الشاب، مضيفة أن جنود الاحتلال اعتلوا أسطح منازل، ونفذوا الاعتقالات، التي شملت زوجة المواطن محمد خالد نخلة للضغط عليه لتسليم نفسه. وفي مخيم قلنديا شمال القدس المحتلة، اعتقل المواطن هيثم الخطيب للضغط على نجليه وجيه ومحمد لتسليم نفسيهما، بعد اقتحام المخيم.

وذكر بيان لهيئة شؤون الأسرى والمحررين الفلسطينية ونادي الأسير الفلسطيني أن الاعتقالات بلغت، منذ مساء أول من أمس الأربعاء وحتى صباح أمس، 15 مواطناً فلسطينياً على الأقل من الضفة الغربية، بينهم سيدة من رام الله اعتقلت رهينةً، بالإضافة إلى أسرى سابقين. وبذلك ترتفع حصيلة الاعتقالات بعد السابع من أكتوبر/ تشرين الأول الماضي إلى نحو 8550، تشمل من أبقى الاحتلال على اعتقالهم، ومن أفرج عنهم لاحقاً. في غضون ذلك، ذكرت مصادر محلية أن قوات الاحتلال هدمت شقة سكنية ومنشآت زراعية (بركسات) في بلدة حزما، شمال شرق القدس المحتلة.

من جانب آخر، قال المشرف العام لمنظمة البيدر للدفاع عن حقوق البدو حسن مليحات، في حديث مع «العربي الجديد»، إن مستوطنين اقتحموا تجمّع عرب المليحات البدوي شمال غرب أريحا، وحاصروا التجمع بواسطة أغنامهم، وأفرغوا صهاريج المياه. وفي السياق، قالت محافظة القدس، في بيان أمس، إن 163 مستوطناً اقتحموا المسجد الأقصى من باب المغاربة، ونفذوا جولات استفزازية في محيط مصلى باب الرحمة، وسط تشديد الاحتلال إجراءاته العسكرية في محيط المسجد، ومنع الشبان الفلسطينيين من دخوله.

في موازاة ذلك، روت مصادر خاصة في حديث لـ«العربي الجديد» تفاصيل ملابسات مقتل الشاب أحمد أبو الفول، وهو أحد عناصر «كتيبة طولكرم» في «سرايا القدس»، الذراع العسكرية لحركة الجهاد الإسلامي، الذي أُطلقت عليه النار خلال قيادته مركبته في منطقة دوار السلام وسط مدينة طولكرم، بعد ملاحقته من قبل مركبات الأجهزة الأمنية الفلسطينية، ليل الأربعاء- الخميس. وبحسب المصادر، فإن الشاب أبو الفول لم يكن مسلحاً، وعند ملاحظته وجود دوريات وحواجز للأجهزة الأمنية على الطريق، غيّر مساره، إلا أن مركبتين مدنيتين لاحقتاه حتى وصل إلى طريق فرعي ضيق وأطلقتا أكثر من عشر رصاصات بشكل مباشر عليه. وهذا هو المقاوم الثاني من عناصر الكتيبة الذي تقتله السلطة الفلسطينية في غضون شهر، إذ قتل المقاوم معتصم العارف على أيدي الأمن الفلسطيني سابقاً، ما أثار حينها احتجاجات.

وتكرّر المشهد بعد مقتل أبو الفول، إذ تجمّع أهالي المنطقة بجانب المركبة التي أطلقت عليها النار، لكن سرعان ما انتشرت الأجهزة الأمنية التي فرّقت التجمع وأطلقت النار في الهواء. ولفت المصدر نفسه إلى أن السلطة صادرت كاميرات المراقبة من العمارات السكنية والمحال المحاذية لموقع الحادثة، مضيفاً أن اشتباكات اندلعت بين أفراد كتيبة طولكرم وبين الأجهزة الأمنية.

من جهته، قال المتحدث باسم الأجهزة الأمنية الفلسطينية طلال دويكات، في بيان أمس، إن أحد الأشخاص استهدف دورية للأمن الفلسطيني بالرصاص و«رد الأفراد على مصدر إطلاق النار، ما أدى لإصابة مطلق النار». وفي بيان لاحق، قال دويكات إن الأجهزة الأمنية في محافظة الخليل «أوقفت بعض المتورطين في الاعتداء على عناصرها، وإن العمل جار لملاحقة آخرين»، مضيفاً في حديث مع «وفا» أن «استغلال بعض الخارجين على الصف الوطني الحالة التي سببها الاحتلال الإسرائيلي بفعل إجراءاته، للقيام بأفعال مخلّة بالقانون والأمن الداخلي، لن يمر دون حساب».

وكانت الأجهزة الأمنية الفلسطينية قد اقتحمت، فجر أمس، منازل عائلة غيث في مدينة الخليل، واعتقلت خمسة من أفرادها بحجّة مشاركتهم في الاعتداء على عناصر الأمن خلال شجار عائلي وقع مساء أول من أمس على مدخل المدينة. ووثقت فيديوهات ومقاطع مصورة نُشرت عبر مواقع التواصل الحادثة، التي تخللها ضرب متبادل بالعصي وإطلاق نار في الهواء.

وأكدت مصادر محلية لـ«العربي الجديد» أنه لا علاقة لعائلة غيث في الشجار، وإنما دار شجار بين أفراد عائلة كبيرة في المدينة (لم تذكر اسمها) مع عناصر الأمن على خلفية إيقاف الأمن الفلسطيني مركبة غير قانونية فيها رجال ونساء من العائلة الكبيرة، وعلى أثره، تطورت الحادثة حتى وقع الشجار والعراك. ولم يردّ محافظ الخليل خالد دودين والدويكات على اتصالات العربي الجديد لأخذ تعليقاتهما.

دويكات: أوقف بعض المعتدين على الأمن الفلسطيني في الخليل

رصد

كولومبيا تقطع العلاقات مع إسرائيل

توجّت كولومبيا، أول من أمس الأربعاء، حملة انتقاداتها المتواصلة لدولة الاحتلال الإسرائيلي، على خلفية حرب الإبادة التي يشنّها جيش الاحتلال على غزة منذ 7 أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، بإعلانها قطع العلاقات مع إسرائيل، وهو ما دخل حيّز التنفيذ، أمس الخميس، ورأت فيه دولة الاحتلال «مكافأة» لحركة حماس، التي اعتبرته من جهتها انتصاراً، كما رحبّت به السلطة الفلسطينية. وأعلن الرئيس الكولومبي غوستافو بيترو، أول من أمس، أن بلاده ستقطع علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل، متهماً رئيس حكومة الاحتلال بنيامين نتنياهو بأنه «يرتكب إبادة جماعية» في غزة. وقال بيترو خلال مسيرة لمناسبة عيد العمّال في بوغوتا: «غداً (اليوم الخميس) ستُقطع العلاقات الدبلوماسية مع دولة إسرائيل بسبب وجود حكومة، بسبب وجود رئيس (وزراء) يمارس الإبادة الجماعية».

وأضاف مخاطباً الآلاف من أنصاره أن العالم لا يمكنه قبول «إبادة جماعية وإبادة شعب كامل»، متابعاً وسط تصفيق حاد من الحشد الذي رفع بعضه لافتات مؤيدة للفلسطينيين: «إذا ماتت فلسطين، تموت الإنسانية». ولاحقاً كتب على منصة «إكس»: «أثناء انتظار الغذاء، لقي أكثر من 100 فلسطيني حتفهم على يد» نتنياهو، واعتبر أن «العالم بكل أشكاله وألوانه تختصره كلمة غزة، وهجمات إسرائيل مذبحة للشعب الفلسطيني»، وفق تعبيره.

وسبق للرئيس الكولومبي أن انتقد مراراً وبشدة العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، فيما تمنّت الكونفدرالية العامة للمجتمعات اليهودية في كولومبيا، في بيان، أول من أمس، «المحافظة على العلاقات بين البلدين الشقيقين» التي أقيمت في عام 1953 و«ترك قنوات الحوار مفتوحة».

وسارعت تل أبيب إلى التنديد بموقف كولومبيا، قائلة إنه «مكافأة» لحركة حماس التي رح~بت من جهتها بالإعلان، معتبرة أنه «انتصار». وكتب وزير الخارجية الإسرائيلي، يسرائيل كاتس، عبر منصة إكس، أن الرئيس الكولومبي اليساري «وعد بمكافأة القتلة والمغتصبين من حماس، واليوم وفى بوعده»، معتبراً أن «التاريخ سيذكر أن غوستافو بيترو قرّر الوقوف في صف أحقر الوحوش التي عرفتها البشرية». كما وصف بيترو بأنه «معاد للسامية وحاقد»، قائلاً إن «العلاقات بين إسرائيل وكولومبيا كانت دافئة على الدوام، ولن يتمكن رئيس معادٍ للسامية وممتلئ بالكراهية من تغيير ذلك»، مؤكداً مواصلة الاحتلال عدوانه بقوله إن «دولة إسرائيل ستواصل حماية مواطنيها دون خوف». في المقابل، رحّبت حركة حماس بقرار بوغوتا. وقالت الحركة في بيان: «نثمّن عالياً موقف الرئيس الكولومبي غوستافو بيترو الذي أعلن قطع العلاقات الدبلوماسية مع الكيان الصهيوني المحتل، على ضوء استمرار حرب الإبادة التي يرتكبها جيش الاحتلال النازي ضد شعبنا الفلسطيني في قطاع غزة، ونعتبر هذا الموقف انتصاراً لتضحيات شعبنا ولقضيته العادلة». ودعا البيان «دول أميركا الجنوبية وجميع الدول إلى قطع علاقاتها الدبلوماسية بشكل كامل مع هذا الكيان الفاشي المارق الذي يواصل جرائمه بحق شعبنا، ويضرب بعرض الحائط القوانين والأعراف الدولية كافة».

كما رحّبت الرئاسة الفلسطينية، أمس، بـ«المواقف المتقدمة والشجاعة التي تتخذها جمهورية كولومبيا الصديقة إزاء وقف حرب الإبادة الجماعية المستمرة في قطاع غزة»، وفق وكالة الأنباء الرسمية الفلسطينية (وفا). وشدّدت على أن «المواقف النبيلة التي تتخذها كولومبيا الصديقة، حكومة وشعباً، تشكل مثلاً يُحتذى به للعالم من أجل إلزام سلطات الاحتلال الإسرائيلي بقرارات الشرعية الدولية». وتابعت الرئاسة الفلسطينية في بيانها أنه «لا يمكن أن تواصل إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، الإبادة الجماعية التي تمارسها ضد الشعب الفلسطيني، رغم صدور قرار مجلس الأمن لوقف فوري لإطلاق النار»، داعية المجتمع الدولي إلى «اتخاذ مواقف أكثر حسماً تجاه جرائم الإبادة بحق الشعب الفلسطيني، وعدم السماح لإسرائيل بالتمادي في جرائمها وانتهاكاتها».

وكان بيترو قد أكد في فبراير/ شباط الماضي «حصول إبادة جماعية» في غزة، وذلك في تأييد حينها لتصريحات أدلى بها نظيره البرازيلي، لويس إيناسيو لولا دا سيلفا، وأثارت أزمة دبلوماسية مع تل أبيب، بعدما قارن بين العدوان على غزة والمحرقة اليهودية على أيدي النازيين «الهولوكوست». ورداً على كلام الرئيس البرازيلي، اعتبرت تل أبيب آنذاك أن لولا شخص غير مرحب فيه بدولة الاحتلال، مطالبة إياه بالتراجع عن كلامه، وهو ما رفضه لولا. كما أعلن بيترو تعليق شراء أسلحة مصنوعة في دولة الاحتلال، أحد المزودين الرئيسيين لهذه الدولة الواقعة في أميركا الجنوبية. علماً أن كولومبيا والبرازيل دعمتا الشكوى التي تقدمت بها جنوب أفريقيا ضد إسرائيل أمام محكمة العدل الدولية، وتتهمها فيها بانتهاك اتفاقية منع جريمة الابادة الجماعية التي أقرّت عام 1948.

بيترو خلال احتفال عيد العمّال في بوغوتا أول من أمس (دييغو كيوفاس/Getty)

(فرانس برس، رويترز، الأناضول)

شرق غرب

رفض الإفراج عن جثمان وليد دقة

ذكرت هيئة البث الإسرائيلية، أمس الخميس، أن وزير الأمن الإسرائيلي يوآف غالانت (الصورة) يرفض الإفراج عن جثمان الأسير وليد دقة، الذي استشهد في سجون الاحتلال في السابع من إبريل/ نيسان الماضي. وفي السياق، شيع أهالي سخنين، بالداخل المحتل عام 1948، ليل الأربعاء- الخميس، جثمان الشهيد كريم أبو صالح، والذي استشهد الجمعة الماضي في سجون الاحتلال، بعد اعتقاله لمدة عشرة أيام.

(العربي الجديد)

تأجيل خطة تجنيد المتشدّدين في جيش الاحتلال

أجّلت المحكمة العليا لدى الاحتلال الإسرائيلي، أمس الخميس، الموعد النهائي لوضع حكومة بنيامين نتنياهو خطة جديدة للتجنيد الإجباري في الجيش، إلى 16 مايو/ أيار الحالي. وكانت المحكمة، التي نظرت في طعون وصفت إعفاء المتشدّدين اليهود من التجنيد، والذي مضت عليه عقود من الزمن، بأنه تمييزي، قد حددت يوم 31 مارس/ آذار الماضي موعداً نهائياً في البداية، قبل تمديده حتى 30 إبريل/ نيسان الماضي، بناء على طلب الحكومة، التي قالت إنها مشغولة بشن حرب غزة.

(رويترز)

غارات أميركية ـ بريطانية على الحُديدة

قالت جماعة الحوثيين في اليمن، أمس الخميس، إن غارات أميركية- بريطانية استهدفت مطار الحُديدة الدولي الخاضع لسيطرتها غرب اليمن. وذكرت قناة المسيرة التابعة للجماعة أن «العدوان الأميركي- البريطاني استهدف مطار الحديدة الدولي بخمس غارات»، من دون ذكر مزيد من التفاصيل. ولم يصدر تعليق فوري من قبل واشنطن أو لندن حول هذه الغارات.

(الأناضول)

عائلات المحتجزين يغلقون شارعاً في تل أبيب

أغلقت عائلات محتجزين إسرائيليين في قطاع غزة، أمس الخميس، شارعاً رئيسياً في تل أبيب يربطها مع المناطق المحيطة، لمطالبة الحكومة بالتوصل إلى اتفاق تبادل أسرى مع «حماس»، ما أدى إلى أزمة مرورية. وقالت هيئة البث الإسرائيلية، إنه «تم القبض على شخصين، بينهما امرأة ألقت البيض على المتظاهرين».

(الأناضول)

إيران: عقوبات على خلفية دعم إسرائيل

أعلنت وزارة الخارجية الإيرانية، أمس الخميس، عقوبات على أفراد وكيانات أميركية وبريطانية تدعم إسرائيل، تشمل «تجميد الحسابات والمعاملات المالية والأصول وتعليق تأشيرات الدخول إلى إيران. ومن المستهدفين براين ب. فينتون قائد قوات العمليات الخاصة في الجيش الأميركي، وبراد كوبر، القائد السابق للأسطول الخامس للبحرية الأميركية، ووزير الدفاع البريطاني غرانت شابس، وقائد القيادة الاستراتيجية للجيش البريطاني جيمس هوكنهال. كما أعلنت عقوبات ضد شركتَي لوكهيد مارتن وشيفرون الأميركيتين وشركات إلبيت سيستمز وباركر ميغيت ورافايل يو كيه البريطانية.

(فرانس برس)

تقرير

ارتفع الحديث عن إمكانية إصدار المحكمة الجنائية الدولية أوامر اعتقال بحق قادة إسرائيليين، لارتكاب جرائم حرب في غزة. وقد تستفيد المحكمة من زخم شعبي عالمي دعماً لغزة للتفلت من الضغط الأميركي

تحرك الجنائية الدولية تجاه غزة

أسئلة عن أسباب التأخر في محاسبة قادة الاحتلال

لاهاي ـ **ربيع عيد**

تتناقل وسائل إعلام إسرائيلية ودولية، منذ أكثر من أسبوع، أخباراً أولية عن نيّة المحكمة الجنائية الدولية، ومقرها مدينة لاهاي الهولندية، إصدار مذكرات اعتقال بحق قادة إسرائيليين متورطين في حرب الإبادة الجماعية في قطاع غزة، بمن فيهم رئيس حكومة الاحتلال بنيامين نتنياهو، وذلك بتهمة ارتكاب جرائم حرب في غزة، في تطور لافت من قبل الجنائية الدولية، المتهمة بالانحياز لإسرائيل، والتأخر في التحقيق في الوضع الفلسطيني.

هذه الأخبار والتقارير تزايدت خلال الأسبوع الحالي، وشملت تصريحات من الرئيس الأميركي جو بايدن لمنع إصدار المحكمة الجنائية الدولية مذكرات اعتقال بحق مسؤولين إسرائيليين.

وفي الولايات المتحدة، تردد صدى القلق الإسرائيلي من صدور مذكرات الاعتقال، عبر تحذيرات وتهديدات أطلقها عدد من أعضاء الكونغرس من الحزبين الجمهوري والديمقراطي، كان أبرزها تصريحات رئيس مجلس النواب مايك جونسون، الذي قال إنه «يجب أن نرد على المحكمة الجنائية الدولية بفرض العقوبات وقلب الطاولة عليهم». علماً أن المتحدثة باسم البيت الأبيض، كارين جان بيار، قالت أخيراً إن موقف واشنطن «بغاية الوضوح في ما يتعلق بتحقيق المحكمة الجنائية الدولية (بشأن غزة)، نحن لا نؤيده، ولا نعتقد أنه من اختصاصها».

ويمكن للمحكمة الجنائية الدولية توجيه اتهامات لأفراد بارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية وإبادة جماعية، وهي تحقق حالياً في الهجوم الذي شنّته حركة حماس على إسرائيل في السابع من أكتوبر/تشرين الأول الماضي، والعدوان الإسرائيلي على قطاع غزة الذي اقترب من إنهاء شهره السابع.

وفي هذا السياق، أكدت مصادر مطلعة لـ«العربي الجديد»، نقلاً عن مسؤولين رسميين في دولة تنشط على الساحة الدولية من أجل فلسطين، وجود تحركات جديّة داخل الجنائية الدولية تجاه مسؤولين إسرائيليين يقوم بها المدّعي العام للمحكمة كريم خان، الذي كان تعرّض لانتقادات قوية من مؤسسات حقوقية، لعدم تحرّكه حتى الآن في فلسطين المحتلة. وبحسب معلومات «العربي الجديد»، فإن إمكانية إصدار المحكمة مذكرات اعتقال بحقّ نتنياهو وقادة عسكريين إسرائيليين آخرين، عالية جداً، وإن تحركات جارية بشكل أو بآخر داخل المحكمة، كما علمت «العربي الجديد» أن المحكمة سوف تُصدر في الوقت ذاته مذكرات اعتقال بحق قادة عسكريين وسياسيين من حركة حماس بسبب أحداث السابع من أكتوبر. وحتى الآن لم تُصدر المحكمة أي بيان رسمي حول الموضوع. وكانت هناك زيارة غير رسمية أوائل شهر ديسمبر/كانون الأول الماضي لكريم خان إلى الأراضي المحتلة، التقى خلالها عائلات المحتجزين الإسرائيليين لدى «حماس»، واطّلع على ما حصل للمستوطنات الإسرائيلية في غلاف غزة في السابع من أكتوبر. كما توجّه خان إلى رام الله والتقى مسؤولين فلسطينيين وسط مقاطعة له من قبل مؤسسات حقوقية فلسطينية تتهمه بالانحياز (بالإضافة إلى أنه زار معبر رفح الرابط بين مصر وقطاع غزة). ونقلت وكالة رويترز قبل أيام عن مصدرين، أن مدعين من المحكمة الجنائية الدولية أجروا مقابلات مع عاملين في أكبر مستشفيين في غزة. ويعتبر ذلك أول تأكيد على تحدث محققين من المحكمة إلى مسعفين بشأن وقوع جرائم «محتملة» في قطاع غزة. وقال المصدران، إن محققي المحكمة حصلوا على شهادات من موظفين عملوا في مستشفى الشفاء، وهو المركز الطبي الرئيسي في مدينة غزة بشمال القطاع، ومن آخرين عملوا في مستشفى ناصر، المركز الطبي الرئيسي في خانيونس بجنوب القطاع.

وقالت الأستاذة المشاركة في قسم القانون الدولي لحقوق الإنسان في جامعة نبريجا الإسبانية، صونيا بولص، لـ«العربي الجديد»، إن إصدار أوامر اعتقال محتملة «أهمية قانونية ورمزية وسياسية»، وأوضحت أنه «على المستوى القانوني، يعني ذلك أن الدائرة التمهيدية للمحكمة تعتقد أن الأدلة التي قدّمها المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية، توفر أسباباً معقولة للاعتقاد بأن الشخص الذي صدرت بحقه مذكرة اعتقال، مسؤول عن ارتكاب جريمة أو أكثر من اختصاص المحكمة (إبادة، جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب)». وأضافت أنه «مع ذلك، فإن تنفيذ أوامر الاعتقال أو عدم تنفيذها يعتمد على مدى استعداد الدول للتعاون مع المحكمة الجنائية الدولية». وفي حال صدرت مذكرة اعتقال بحق نتنياهو، فهذا لا يعني أنه سيتم اعتقاله مباشرة بحسب بولص. وقدّمت مثالاً على ذلك «صدور أول مذكرة اعتقال من الجنائية الدولية بحق (الرئيس السوداني المعزول) عمر البشير في عام 2009، والتي لم تمنعه حتى من السفر إلى الخارج، حيث استضافته بعض الدول، الأعضاء وغير الأعضاء في المحكمة، في حين أوضحت دول أخرى أن البشير غير مرحب به على أراضيها أو أعادت جدولة الاجتماعات معه لتجنب حضوره وإحراجها». ولفتت إلى أنه «فقط بعد الإطاحة بالبشير من السلطة في عام 2019، دار حديث عن إحالته إلى المحكمة الجنائية الدولية، وهو ما لم يحدث في النهاية». كما أشارت بولص إلى «مذكرة الاعتقال التي صدرت بحق الرئيس الروسي فلاديمير بوتين في مارس/آذار 2023».

> لا تحاكم المحكمة الأفراد إلا إذا كانوا حاضرين في مقرّها

> تهمة ارتكاب جرائم حرب سهلة الإثبات على الإسرائيليين

> إمكانية إصدار مذكرات اعتقال بحق قادة إسرائيليين عالية

يُتهم خان بالانحياز لإسرائيل (دايمنتر دياكوف/فرانس برس)

وأوضحت أن «النظام الأساسي للجنائية الدولية ينصّ على أن الحصانات أو القواعد التي قد ترتبط بالصفة الرسمية لأي شخص، سواء بموجب القانون الوطني أو الدولي، لا تمنع المحكمة من ممارسة اختصاصها على مثل هذا الشخص».

الحصانة لا تقف عائقاً

قالت الأستاذة المشاركة في قسم القانون الدولي لحقوق الإنسان في جامعة نبريجا الإسبانية، صونيا بولص، لـ«العربي الجديد»، إنه «حتى لو كان قادة الدول يتمتعون بالحصانة، فإن هذه الحصانة لا تقف أمام محكمة دولية». وأوضحت أن «النظام الأساسي للجنائية الدولية ينصّ على أن الحصانات أو القواعد التي قد ترتبط بالصفة الرسمية لأي شخص، سواء بموجب القانون الوطني أو الدولي، لا تمنع المحكمة من ممارسة اختصاصها على مثل هذا الشخص».

للحرب وكل ممارسات إسرائيل القمعية والاستعمارية». أما على المستوى السياسي، فاعتبرت أن ذلك «قد يؤدي إلى زيادة الضغط على المجتمع الدولي لاتخاذ إجراءات حاسمة لفرض وقف إطلاق النار».

بدوره، قال مدير مركز عدالة القانوني حسن جابرين، في حديث لـ«العربي الجديد»، إنه وفقاً للبند 59 من نظام روما، يحقّ للمحكمة «إمّا إصدار مذكرة اعتقال أو دعوة للتحقيق في المحكمة، وذلك يتعلق بالقضية التي تتعامل معها». وأوضح أنه «كي يكون إصدار شيء كهذا، على المدعي العام أن يقوم بتحقيق أولي يشير إلى وجود تهم معقولة وأساس جدّي لتقديم لائحة اتهام، وهذا شرط أساسي». وأضاف جابرين: «طلب المحكمة يقول أيضاً إن سبب الاعتقال أو الدعوة للتحقيق هو منع استمرار المتهم من تنفيذ الجريمة وأيضاً لضمان عدم المس بالبيّنات المتعلقة بالقضية»، لافتاً رغم ذلك إلى «حق المتهم بالاستئناف». وعن جوهر القضية التي تتحرك فيها المحكمة الآن، أوضح أنها تحقق بـ«جرائم حرب وليس إبادة جماعية، وعلى ما يبدو سيترك المدعي العام للجنائية الدولية لمحكمة العدل الدولية النظر في قضية الإبادة». وأشار إلى أن تهم جرائم الحرب «سهلة الإثبات على الإسرائيليين، لأنه إذا كان هناك مسّ جدّي وجذري بالمدنيين والأماكن المدنية مثل المستشفيات والجامعات والمدارس، والناس من غير المقاتلين بدرجة غير متناسبة، فهذه تُعتبر جرائم حرب، ومن الواضح أن غالبية القتلى في غزة من النساء والأطفال وغير المقاتلين، وهذا حتى إسرائيل نفسها تعترف به، وسيكون من السهل على المدعي العام إثبات ذلك».

وأكدت بولص أنه على المستوى الرمزي، يمكن اعتبار إمكانية صدور مذكرات الاعتقال بمثابة «نصر أخلاقي للضحايا الفلسطينيين وهو خطوة أولى نحو إحقاق العدالة». كما أن إصدار مذكرات اعتقال، برأيها، هو بمثابة «ضربة أخرى لصورة إسرائيل، وسيؤدي ليس فقط إلى نزع الشرعية عن عدوانها على غزة، بل وتجريمه أيضاً، وسيزيد من عزلة إسرائيل، وسيكون بمثابة وقود لحركات الاحتجاج الشعبية كالتي تشهدها الجامعات على مستوى العالم والمناهضة لمسؤولين روس إلى إثارة مزاعم بالعدالة الانتقائية، إذا قارنا ذلك مثلاً مع عدم صدور أوامر اعتقال في ما يتعلق بشبهات ارتكاب الاحتلال جرائم حرب خلال الحرب على غزة في عام 2014، ما دفع الكثيرين إلى القول بأن مكتب المدعي العام سيُنظر إليه على أنه الذراع القانونية لحلف شمال الأطلسي، إذا فشل في اتخاذ تدابير مشابهة في حالات أخرى مثل أفغانستان ومالي وميانمار وفلسطين واليمن».

وأكدت بولص أنه على المستوى الرمزي، يمكن اعتبار إمكانية صدور مذكرات الاعتقال بمثابة «نصر أخلاقي للضحايا الفلسطينيين وهو خطوة أولى نحو إحقاق العدالة». كما أن إصدار مذكرات اعتقال، برأيها، هو بمثابة «ضربة أخرى لصورة إسرائيل، وسيؤدي ليس فقط إلى نزع الشرعية عن عدوانها على غزة، بل وتجريمه أيضاً، وسيزيد من عزلة إسرائيل، وسيكون بمثابة وقود لحركات الاحتجاج الشعبية كالتي تشهدها الجامعات على مستوى العالم والمناهضة للحرب وكل ممارسات إسرائيل القمعية والاستعمارية». أما على المستوى السياسي، فاعتبرت أن ذلك «قد يؤدي إلى زيادة الضغط على المجتمع الدولي لاتخاذ إجراءات حاسمة لفرض وقف إطلاق النار».

بدوره، قال مدير مركز عدالة القانوني حسن جابرين، في حديث لـ«العربي الجديد»، إنه وفقاً للبند 59 من نظام روما، يحقّ للمحكمة «إمّا إصدار مذكرة اعتقال أو دعوة للتحقيق في المحكمة، وذلك يتعلق بالقضية التي تتعامل معها». وأوضح أنه «كي يكون إصدار شيء كهذا، على المدعي العام أن يقوم بتحقيق أولي يشير إلى وجود تهم معقولة وأساس جدّي لتقديم لائحة اتهام، وهذا شرط أساسي». وأضاف جابرين: «طلب المحكمة يقول أيضاً إن سبب الاعتقال أو الدعوة للتحقيق هو منع استمرار المتهم من تنفيذ الجريمة وأيضاً لضمان عدم المس بالبيّنات المتعلقة بالقضية»، لافتاً رغم ذلك إلى «حق المتهم بالاستئناف». وعن جوهر القضية التي تتحرك فيها المحكمة الآن، أوضح أنها تحقق بـ«جرائم حرب وليس إبادة جماعية، وعلى ما يبدو سيترك المدعي العام للجنائية الدولية لمحكمة العدل الدولية النظر في قضية الإبادة». وأشار إلى أن تهم جرائم الحرب «سهلة الإثبات على الإسرائيليين، لأنه إذا كان هناك مسّ جدّي وجذري بالمدنيين والأماكن المدنية مثل المستشفيات والجامعات والمدارس، والناس من غير المقاتلين بدرجة غير متناسبة، فهذه تُعتبر جرائم حرب، ومن الواضح أن غالبية القتلى في غزة من النساء والأطفال وغير المقاتلين، وهذا حتى إسرائيل نفسها تعترف به، وسيكون من السهل على المدعي العام إثبات ذلك».

يُذكر أنه، بحسب جابرين، فإنه قبل الحرب بين روسيا وأوكرانيا، كان هناك عجز كبير في ميزانية المحكمة لأن العديد من الدول أوقفت الدعم المالي لها و«لأنه لم يكن للدول الكبرى، على رأسها الولايات المتحدة مصلحة بالمحكمة، بل حتى في فترة حكم (الرئيس الأميركي السابق دونالد) ترامب كان هناك عداء للمحكمة»، مضيفاً أنه «بعد الحرب الأوكرانية، قامت الدول الغربية المركزية مثل الولايات المتحدة وألمانيا والمملكة المتحدة وفرنسا، باحتضان الجنائية الدولية وبدأت الحديث بلغة تتلاءم مع القانون الدولي الجنائي، مدركة مسبقاً أن توجيه الأسهم سيكون ضد روسيا». وأشار جابرين إلى أن استخدام الجنائية الدولية ضد روسيا كان «أمراً مهماً، وليس بالصدفة أن قرار المدعي العام كان سريعاً جداً بالنسبة لروسيا خصوصاً ضد بوتين، ما أكسبه شرعية وميزانيات للمحكمة».

تبدو إمكانية إصدار المحكمة الجنائية الدولية مذكرات اعتقال بحق مسؤولين إسرائيليين مسألة وقت، لا بل قريبة جداً، ولكن ما الذي دفع بالمدعي العام للمحكمة للتحرك الآن في المسألة الفلسطينية؟ حول ذلك، اعتبر جابرين أن هناك «عدداً من الظروف اجتمعت ولحظة سياسية دفعت بالمدعي العالم للتحرك: أولاً توجد شرعية للمحكمة بعد إصدار أوامر تتعلق بروسيا وأوكرانيا، لذلك على المدّعي العام أن يستمر في الحفاظ على مبدأ المساءلة في حقوق الإنسان. ثانياً، في المسألة الفلسطينية الإسرائيلية، سوف يكون هناك توازن، فهو يريد أن يُصدر أيضاً مذكرات اعتقال ضد حماس ويريد أن يدافع عن حقوق ضحايا العائلات الإسرائيلية، وهو لا يستطيع أن يكون ضد حماس من دون أن يُصدر مذكرات اعتقال بحق شخصيات إسرائيلية، خصوصاً أن محكمة العدل الدولية قالت إنه يبدو أنه توجد شكوك بحصول إبادة جماعية في غزة».

وأضاف جابرين أن «العامل الآخر الذي يُساعد المدعي العام لانتهاز هذه الفرصة هو الضعف السياسي لنتنياهو داخلياً، فهناك تظاهرات جديّة ضد الأخير في الشارع الإسرائيلي، وهو ضعيف دولياً في ظل خلافات مع الإدارة الأميركية. كما أن النخبة القانونية في إسرائيل قد لا توافق على وجود إبادة جماعية في أفعال إسرائيل لكن أكثر من شخصية توافق على أن إسرائيل ارتكبت جرائم حرب، إضافة إلى الحراك العالمي والتظاهرات ضد الحرب خصوصاً ما تشهده الجامعات الأميركية».

وأشار جابرين إلى أن المدعي العام للمحكمة كانت لديه سياسة «لا تتصادم مع الدول الغربية خصوصاً أميركا، لذلك لم يقم بأي حراك ضد إسرائيل سابقاً، لاسيما مع وجود شرعية دولية لإسرائيل بقيادة نتنياهو في السابق، إلا إذا حصلت تغيرات جديدة، ما يحصل الآن». وكشف جابرين عن علمه بلقاءات شخصية أجراها حقوقيون مع المدعي العام للمحكمة الذي «لمح أكثر من مرة خلال مساءلته واتهامه بالكيل بمكيالين، عندما تحرّك سريعاً في روسيا وأوكرانيا وتقاعس في فلسطين، إلى أن تحرّكه في مسألة أوكرانيا وروسيا قد تساعد على التحرك في مسألة فلسطين، أي أنه عملياً يحتاج إلى شرعية دولية». واعتبر ذلك «ضعفاً من الجنائية الدولية، لذلك نحن كحركة حقوق إنسان فلسطينية ننتقد المحكمة والمدّعي العام وتقاعسه والاعتبارات السياسية التي يأخذها في الحسبان، فإذا كان يقوم بأي تحرك جديد الآن، فهو يقوم به فقط بعدما حصل تراكم كبير من المتغيرات، ووصلنا إلى الإبادة الجماعية».

رصد

إسرائيل تخشى «القائمة السوداء» المعنية بالأطفال

تسعى إسرائيل للعمل خلف الكواليس من أجل تعديلات على مسودة تقرير الأمم المتحدة السنوي، المعني بالأطفال والنزاع المسلح، على غرار ما فعلته العام الماضي، إذ تخشى إدراجها في «القائمة السوداء»

حيفا ـ **نايف زيداني**

تخشى دولة الاحتلال الإسرائيلي، إدراجها في «القائمة السوداء» لدى منظمة الأمم المتحدة، في التقرير الذي من المقرر أن تصدره المنظمة الشهر المقبل، وتعدّه الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، فيرجينيا غامبا، فيما تعمل إسرائيل من وراء الكواليس على محاولة إقناع الأمم المتحدة بتصحيح «العيوب» الكثيرة، على حد وصفها، المشمولة في مسودة التقرير. مع العلم أن التقرير نفسه عام 2023، تطرّق إلى الوضع في إسرائيل وفلسطين المحتلة عام 2022. وقالت غامبا إن الأمين العام للأمم المتحدة انطونيو غوتيريس لم يدرج في تقريره للعام 2022 أياً من طرفي النزاع في قوائم الأطراف الضالعة في انتهاكات جسيمة بحق الأطفال، مضيفة أنه قال في تقريره العام الذي سبق حول أوضاع 2021، إنه «إذا تكررت في عام 2022 الغارات والهجمات الصاروخية الناجمة عن تصعيد الأعمال العدائية الذي وقع في عام 2021، فإنه ينبغي إدراج أطراف النزاع» في تلك القوائم. وأفادت صحيفة يديعوت أحرونوت الإسرائيلية، أمس الخميس، بأن التصريحات المتكررة لغوتيريس، خصوصاً في ظل الحرب على قطاع غزة، تعزز المخاوف الإسرائيلية بشمل إسرائيل في «القائمة السوداء»، لأول مرة.

في حين تشير التقديرات في إسرائيل إلى أنه بسبب «عداء» غوتيريس لها، فإنها ستُدرج في «القائمة السوداء» إلى جانب تنظيمات داعش والقاعدة وبوكو حرام وغيرها، كما ستُدرج حركة حماس أيضاً في القائمة. ولفتت الصحيفة إلى أن الدول والمنظمات التي تشملها القائمة لا تواجه فرض عقوبات فورية عليها، ولكن المخاوف الإسرائيلية الأساسية تتمثل في أن يقود وضع إسرائيل في القائمة إلى مبادرات دولية إضافية ضدها، من قبيل مقاطعة شركات تجارية أو شركات أسلحة لها.

وتواجه تل أبيب اليوم في ظل حرب الإبادة على قطاع غزة والعمليات العسكرية في الضفة الغربية إلى جانب هجمات المستوطنين، متاعب كثيرة بشأن صورتها في العالم، ما يفشل ترويجها لسرديتها بشأن الحرب. وينعكس ذلك من خلال التظاهرات الصاخبة التي امتدت من الجامعات الأميركية إلى نظيرتها الأوروبية مطالبة بوقف الحرب على قطاع غزة، ومقاطعة الشركات الإسرائيلية، إضافة إلى المخاوف الإسرائيلية من إصدار أوامر اعتقال دولية بحق رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو، ووزير الأمن يوآف غالانت، ورئيس هيئة أركان الجيش هرتسي هليفي ومسؤولين كبار آخرين، وبذلها جهوداً كبيرة ترمي إلى ممارسة ضغط على المدّعي العام للمحكمة الجنائية الدولية في لاهاي، كريم خان، لتفادي إصدار الأوامر. كما تواجه إسرائيل، منذ بداية الحالي، دعوى رفعتها جنوب أفريقيا في محكمة العدل الدولية في لاهاي لانتهاكها اتفاقية منع الإبادة الجماعية الموقّعة عام 1948. مع العلم أن

> نجحت تل أبيب في فرض تعديل على مسودة التقرير العام الماضي

أطفال جرحى بقصف الاحتلال على رفح، الخميس الماضي (هيثم عساف/Epa)

جهود تل أبيب التي بذلتها أيضاً لتغيير مسودة التقرير الأممي نفسه العام الماضي، والتي قادها السفير الإسرائيلي في الأمم المتحدة جلعاد أردان، أثمرت في إبقاء دولة الاحتلال خارج القائمة. وكانت القتاة 13 الإسرائيلية قد كشفت في مايو/أيار 2023، قبيل نشر التقرير الذي يتطرق لسنة 2022، أن مسودة تقرير الأمم المتحدة تفيد بانتهاكات إسرائيلية بحق مئات الأطفال الفلسطينيين دون الـ18 عاماً. وأشارت المسودة حينها إلى أن إسرائيل قتلت نحو 50 طفلاً فلسطينياً عام 2022 من خلال إطلاق الرصاص الحي، وشن هجمات على قطاع غزة، واستخدام الرصاص المطاطي وغيرها، إضافة إلى اعتقال الاحتلال أكثر من 800 طفل فلسطيني، واستخدام العنف الجسدي ضدهم، ورفض أكثر من 1800 طلب لنقل أطفال فلسطينيين للعلاج داخل الخط الأخضر في الأراضي المحتلة عام 1948.

وسارعت إسرائيل حينها إلى خطوات استباقية، من ضمنها عقد لقاء بين أردان ومنسق أعمال الاحتلال في الأراضي الفلسطينية غسان عليان، مع غوتيريس، زعما خلاله تشويه المسودة للحقائق بشأن بيانات الأمم المتحدة المتعلقة بعدد الفلسطينيين المتضررين من عمليات الجيش الإسرائيلي. وقالا إنها تبالغ في الأرقام المذكورة، وتعكس صورة «كاذبة»، مدعيين وجود عمليات تحريض عبر الشبكات الاجتماعية، تؤدي إلى ضلوع الأطفال الفلسطينيين في عمليات ضد الجيش الإسرائيلي. وعرضا في المقابل مشاريع مدنية كثيرة، زعما أنها تهدف إلى تحسين حياة الفلسطينيين، وأن جزءاً منها معطل بسبب رفض الفلسطينيين التعاون مع إسرائيل بسبب حسابات سياسية خارجية. وقال أردان حينها إنه تم اطلاع غوتيريس «على معطيات واضحة تثبت أن معظم القصّر الفلسطينيين الذين قُتلوا في السنة الماضية (2022) كانوا ضالعين في أحداث عنف وإرهاب، وهذه المعلومات حُذفت من معطيات الأمم المتحدة». وادعى أن «المنظمات الإرهابية تستخدم الأطفال الفلسطينيين كدرع بشري، وتطلق صواريخ من مناطق فيها كثافة سكانية عالية، لذا من يجب شمله في القائمة السوداء، هي الجهات المسؤولة عن التحريض وتجنيد القصّر للقتل والإرهاب وليس الجيش الإسرائيلي الأكثر أخلاقية في العالم».

الحدث

يوم غضب لمحامي تونس: لا للمحاكمة السياسية

نقل المحامون في تونس احتجاجهم ضد السلطات إلى مرحلة جديدة، مع تهديدهم بالتصعيد إذا لم تُلبّ مطالبهم، التي تتضمن التوقف عن التنكيل بالمحامين المعارضين للسلطة، التي تخرق مدة الاحتفاظ بالموقوفين في ملف التآمر

تونس ـ **بسمة بركات**

أطلق المحامون خلال يوم غضب في المحكمة الابتدائية في تونس صرخة بوجه الظلم اللاحق بهم، مشددين على ضرورة وقف إحالة المحامين على المحاكم واستهداف هيئة الدفاع عن المعتقلين السياسيين والتنكيل بالمحامين المعارضين للسلطة أو لمجرد تعبيرهم عن رأيهم ودفاعهم عن الحريات. وأكد المحامون، في وقفة احتجاجية ويوم غضب بالمحكمة الابتدائية في العاصمة تونس، أمس الخميس، أن المحامين سيواصلون النضال والدفاع عن الحريات والحقوق، وتحقيق جملة من المطالب، مثل تحسين ظروف العمل بالمحاكم، ووقف التتبعات ضد المحامين، مهددين بالتصعيد إذا لم تُلبَّ مطالبهم.

وقال رئيس الفرع الجهوي للمحامين بتونس، العروسي زقير، خلال الوقفة الاحتجاجية، إن «قرار الإضراب اليوم (أمس) لم يكن اعتباطياً، بل هو محاولة للفت الأنظار في ظل ما تعيشه مهنة المحاماة من صعوبات»، مبيناً أنه «لا بد من تحسين المرفق القضائي الذي يعيش اليوم أسوأ حالاته»، مشيراً إلى أنهم «عقدوا عدة اجتماعات للحديث عن الصعوبات التي يتعرض لها المحامون، ولكن لا استجابة من الجهات المعنية، وعدة محامين اليوم في السجن وآخرون ملاحقون، كما أن ملف التآمر على أمن الدولة خضع لخرق واضح للإجراءات». وأوضح زقير أنه «في ملف التآمر فإن الإيقاف يتم في ظرف 14 شهراً على أقصى تقدير، ولكن تم خرق مدة الاحتفاظ وعدم احترام القانون»، مبيناً أنه «لم يتم الإفراج الوجوبي عن المعتقلين، والقانون لم يعد يحترم، وهناك عدة إجراءات وقراءات جديدة في القضايا لم يسبق اللجوء إليها». وأوضح أن «المحامين في هيئة الدفاع عن المعتقلين السياسيين يتعرضون لتضييقات، وممنوعون من زيارة مندوبيهم بأساليب جديدة، حيث لا يتم تمكينهم من حقهم في الزيارة إلا بإيداع طلب»، مضيفاً أن «مثل هذه الملفات هي من الحجم الثقيل، وقد تكون الأحكام فيها كبيرة، نظراً للتهم الموجهة للمعتقلين، وبالتالي عمل المحامي مهم». وأوضح أن «هناك نحو 300 محام محال على المحاكم خلال سنة 2023 وهناك إجراءات تطبق عليهم في خرق واضح للقانون ولمجلة الإجراءات إلى جانب تحجير السفر على عدد من المحامين في قضايا بسيطة لا تتطلب المنع أو التتبع». وقال زقير، في تصريح لـ«العربي الجديد»، إن «يوم الغضب والوقفة التي نفذها المحامون لها عدة أسباب، أهمها أن مرفق العدالة لا يمكنه أن يواصل عمله بهذه الطريقة، ولا بد من إدخال تحسينات»، مؤكداً أن «الخروقات الحاصلة في قضية التآمر لم يسبق لهم كمحامين رؤيتها في أي قضية، لا قبل الثورة ولا بعدها»، مبيناً أن «صوت المحاماة أساسي، وسيبقى عالياً دفاعاً عن الحقوق والحريات».

> الطريفي: التردي الذي وصل إليه القضاء يجعل العدالة مفقودة

وقالت المحامية سامية عبو، في تصريح لـ«العربي الجديد»، إن «وضع القضاء سوريالي وغير منطقي، والغريب هو التدخل في السلطة القضائية، وما يحصل من خروقات من قبل السلطة التنفيذية ومن قبل أستاذ قانون دستوري درس الفصل بين السلطات وضمان الحريات، فكيف لمن درس هذه المبادئ أن يتدخل في السلطة القضائية وبمثل هذا الشكل المفضوح؟»، مضيفة أنه «تم الدخول في منعرج خطير، والذي انطلق بالتضييق على الحريات وعلى الإعلاميين والنشطاء والسياسيين والمحامين». وتابعت عبو أن «ما يحصل اليوم هو نتاج لضرب المؤسسات، وعدم الفصل بين السلطات، ولأسف الوضع يتصاعد، خاصة مع ضرب استقلالية السلطة القضائية».

وأكدت المحامية سعيدة العكرمي، في تصريح لـ«العربي الجديد»، أنه «يتم التنكيل بالمحامين، ويؤمل أن يُسمع صوتهم ويتم رفع الإشكاليات، خاصة بعد الوقفة لتسهيل عمل المحامين». وحول وضع زوجها السجين نور الدين البحيري، قالت العكرمي إنه «بعد مرور عام وشهرين على اعتقاله على خلفية تدوينة ثبت أنها غير موجودة، وبعد أن صدرت ضده بطاقتا إيداع بالسجن، فإنه وإلى غاية اليوم يعاني مخلفات هذا القرار الظالم».

ورأى رئيس الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان بسام الطريفي أن «مشاركتهم في الوقفة والإضراب، الذي دعا له الفرع الجهوي للمحامين بتونس، يأتي في إطار المساندة ولإطلاق صافرة إنذار، نظراً لما وصل إليه وضع المحامي بتونس ومرفق العدالة عموماً»، مضيفاً، في تصريح لـ«العربي الجديد»، أن «هناك شغوراً في المحاكم، في الكتابة والقضاة، إلى جانب عدم احترام الإجراءات وعدم تطبيق القانون».

واعتبر أن «التردي الذي وصل إليه مرفق القضاء اليوم يجعل العدالة مفقودة، كما أن عدم تطبيق القانون في قضية الموقوفين في قضية التآمر، وبعد تجاوزهم مدة الاحتفاظ القصوى، يدفعهم كرابطة إلى التضامن معهم واعتبارهم في حالة احتجاز. كما أنهم متضامنون مع عميد المحامين السابق شوقي الطبيب، الذي يخوض إضراب جوع ويعتصم بعد قرار منعه من السفر». وأضاف أن «تواتر إحالات المحامين على المحاكم من أجل مخالفات بسيطة، أو لملفات غير مؤيدة (بالإثباتات) وتفتقر إلى أبسط الشروط يهدف إلى محاولة ضرب العدالة ومنع المحامين من الدفاع عن الحقوق والحريات».

من الوقفة الاحتجاجية للمحامين في تونس أمس (العربي الجديد)

الحدث

لم يمضِ وقت طويل على تفكيك الشرطة الأميركيّة مخيم اعتصام الطلاب المدافعين عن فلسطين في جامعة كولومبيا، حتى جاء دور جامعة كاليفورنيا، فجر أمس الخميس، فيما ذهب مجلس النواب لشرعنة قمع حرية التعبير الخاصة بفلسطين، عبر توسيع تعريف «معاداة السامية»

حراك الجامعات الأميركية

قانون «معاداة السامية» يعسكر انتفاضة الطلاب

في خطوة تصبّ في جزء كبير منها لخدمة أغراض انتخابية، فضلاً عن مواصلة المنظومة السياسية في الولايات المتحدة مقاومة ما أظهره العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة من فوارق جلية داخل المجتمع الأميركي بالنظرة إلى دولة الاحتلال، صوّت مجلس النواب الأميركي، أول من أمس الأربعاء، لمشروع قانون يوسّع تعريف مصطلح «معاداة السامية» في البلاد، كما تعتمده وزارة التعليم، وبما يرضي إسرائيل، وذلك بهدف إخماد انتفاضة طلاب الجامعات الأميركية، المطالبين بوقف العدوان على غزة ومقاطعة الجامعات للاستثمارات الإسرائيلية. وإذا كان هذا الحراك يستمدّ زخمه من جملة عوامل، منها إدراك التيار التقدمي الواسع من جيل الشباب الأميركي، أنه لن يستوي رفع شعار حقوق الإنسان، دون الدفاع عن حقوق الفلسطينيين، فضلاً عن تحرك حركة المقاطعة (بي دي أس)، دون الدفاع عن حقوق الفلسطينيين، فضلاً عن أنه من الأعمال الإرهابية، موصياً الضباط بالجرأة والإقدام في اتّخاذ القرار، ومؤكداً وقوفه ودعمه لهم في مواجهة أي تحد أمني. وجاءت زيارة السوداني بعد أسبوع فقط على هجوم بطائرة مسيّرة استهدف حقل كورمور للغاز في محافظة السليمانية، شمالي العراق، ما يهدد بعودة هجمات الطائرات المسيّرة في الداخل العراقي إثر توقفها قبل أكثر من شهرين. وقد تسبب الهجوم بمقتل أربعة عمال وإصابة أربعة آخرين، ما دفع الشركة المستثمرة إلى تعليق عملها في الحقل.

وعقد السوداني، خلال زيارته مقر وزارة الداخلية في بغداد اجتماعاً مع مجموعة من ضباط وأمري ومسؤولي التشكيلات والأجهزة المختلفة، بحضور وزير الداخلية عبد الأمير الشمري. ووفقاً لبيان المكتب الإعلامي لرئيس الوزراء العراقي، فإنه أكد «وجوب معاملة الاعتداء على أي منشأة اقتصادية مثلما يتم التعامل مع الأعمال الإرهابية، وأنه لا بد أن تكون الرسالة واضحة بأن الحضور الأمني فاعل وبليّ المتطلبات التي تؤمن انسيابية المشاريع التنموية». وجدد السوداني «التأكيد على أهمية إدامة زخم تعقب المجرمين والمتاجرين بجرائم المخدرات والمشاركين بتداولها وتصنيعها، خصوصاً مع ما تم تحقيقه من ضربات قاصمة للمتاجرين، لأنهم يستهدفون المجتمع»، مشيراً إلى «وجوب الجوار». ووفقا للقرار الحكومي الجديد، فإن القوات العراقية يمكنها التحرك ضد التهديدات التي تواجه المواقع الاقتصادية، بما فيها أنابيب النفط وخطوط الكهرباء التي تشهد هجمات متكررة، دون الحاجة لانتظار أي تخويل من الجهات العليا، فضلاً عن استعمال القوة المميتة. وقال مسؤول في وزارة الداخلية إن السوداني وجّه بوضع خطط أمنية جديدة لمنع استهداف المشاريع الاقتصادية والنفطية المهمة بالعراق، كاشفاً أن التحقيقات الأخيرة بشأن قصف حقل غاز كورمور الغازي في إقليم كردستان العراق تشير إلى تورط فصيل مسلح في العملية. وأوضح المسؤول، لـ«العربي الجديد»، مشترطا عدم ذكر اسمه، أن «السوداني وفي اجتماعه مع رئيس إقليم كردستان العراق نيجيرفان البارزاني، الأسبوع الماضي، تعهد بمتابعة ملف عمليات الاستهداف تلك، وبأنه سينهيها بشكل كامل». وأضاف أن «السوداني وجّه الأجهزة الأمنية بوضع خطط مشددة ومحكمة للسيطرة على الملف، والتعامل بحزم مع أي جهة تستهدف اقتصاد البلد، سواء في الإقليم أو في المحافظات العراقية»، مؤكداً أنه «سيتابع الملف بشكل مباشر». وكان السوداني قد أكد، الأحد الماضي، التوصل إلى خيوط تؤدي إلى المتورطين في قصف حقل كورمور الغازي، مبيناً أن المتورطين سيحالون إلى العدالة عند انتهاء التحقيق. واستفز الهجوم الجانب الكردي بشكل كبير، فضلاً عن الحكومة العراقية، التي أعلنت تشكيل لجنة تحقيق لمعرفة ملابسات الهجوم التخريبي على حقل كورمور الغازي بالسليمانية، وحمّلت القيادات الكردية حكومة بغداد مسؤولية ضبط تلك الجماعات ومنعها من تنفيذ هجماتها. ولا تثق حكومة إقليم كردستان بإجراءات بغداد في متابعة المتنفذين، خصوصاً أن الفصائل المسلحة التي سبق أن استهدفت الحقل هي جماعات متنفذة ولها ارتباطات بجهات سياسية ذات نفوذ كبير في الحكومة وفي تحالف «الإطار التنسيقي»، فضلاً عن ارتباطاتها الخارجية، وهو ما يجعل إمكانية تنفيذ هجمات أخرى أمراً وارداً.

من اقتحام الشرطة مخيم اعتصام بجامعة كاليفورنيا، فجر أمس (آيات لوران/فرانس برس)

علّق مجلس الشيوخ، هو امتداد لدخول الجمهوريين على خطّ أزمة الجامعات، للنيل من الرئيس الديمقراطي جو بايدن، الذي يلتزم الصمت حيال أزمة الجامعات، لعدم إغضاب الشباب الأميركي الذي يحتاج إلى صوته في انتخابات الرئاسة بالخريف المقبل. ورمى الجمهوريون، الأربعاء، وبعض الديمقراطيين، الكرة في ملعب زعيم الأكثرية الديمقراطية في مجلس الشيوخ تشاك شومر، والضغط عليه لتمرير المشروع. علماً أن شومر كان قد وجّه أخيراً انتقادات لاذعة لرئيس حكومة الاحتلال بنيامين نتنياهو، لكنه نفذ نهاية إبريل/ نيسان الماضي، بـ«أعمال العنف ومعاداة السامية» التي قال إن الجامعات الأميركية تشهدها، فيما ترى معظم المنظومة السياسية في واشنطن، في هذا الحراك، خطراً على السياسة الأميركية التقليدية القائمة على دعم إسرائيل.

ومع دخول الشرطة بقوة على خطّ الاحتجاجات الطلابية التي توسّعت في الجامعات الأميركية دعماً لفلسطين، منح مجلس النواب الأميركي، أول من أمس، صوته، لعسكرة مصطلح «معاداة السامية»، ولقوننة ملاحقة المحتجين، بعد تلفس الجزين، الجمهوري والديمقراطي، بنسبة واسعة، خطراً من هذا الحراك على السياسة الأميركية التقليدية تجاه إسرائيل. وصوّت مجلس النواب لتوسيع التعريف المعتمد في وزارة التعليم لمصطلح «معاداة السامية»، حيث يتهم جزء كبير من الطبقة السياسية الأميركية متظاهري الجامعات بـ«معاداة السامية»، فقط لرفعهم شعارات معادية لإسرائيل.

وكالة: القبض على أكثر من 1600 شخص في 30 كلية

البيت الأبيض: نسبة صغيرة من الطلاب تسبّب التعطيل

ومشروع القانون، الذي أحيل على مجلس الشيوخ، يعتمد تعريف «معاداة السامية» كما اقترحه «التحالف الدولي لإحياء ذكرى المحرقة»، ووفقه فإن «معاداة السامية تصوّر معيّن لليهود يمكن أن يتجلّى بكراهية تجاههم، وتستهدف المظاهر الخطابية والمادية لمعاداة السامية أفراداً يهوداً أو غير يهود و/أو ممتلكاتهم ومؤسسات مجتمعية وأماكن عبادة». وفاز مشروع القانون في مجلس النواب بأصوات 320 نائباً، مقابل 91 رافضين له، هم 70 ديمقراطياً و21 جمهورياً. ومع أنّ مرور مثل هذا التشريع في «الشيوخ» أمر صعب، لكنه قد يصوت عليه معدّلاً. وقال النائب الجمهوري مايك لولر، الذي طرح المشروع على التصويت، إنّ «من الضروري أن نقضي على الكراهية المنبثقة من معاداة السامية في بلادنا». وأضاف: «أشكر الدعم من الحزبين الجمهوري والديمقراطي للمشروع (يحمل اسم قانون التوعية بمعاداة السامية)، وكذلك من قسم واسع من المنظمات اليهودية التي رفعت الصوت، ودعمت المشروع، وهي تقول: كفى يعني كفى».

في المقابل، اعتبر منتقدو مشروع القانون أن التعريف الجديد الذي يحظر انتقادات معيّنة لإسرائيل، الهدف منه أن يشكّل وسيلة قانونية سريعة لقمع الحراك، وهو يضرب حرّية التعبير في الجامعات، التي يكفلها الدستور الأميركي. وفي هذا الصدد، حذّر النائب الديمقراطي جيري نادلر، الذي عارض النص، من أن «التعليقات التي تنتقد إسرائيل لا تشكّل في حدّ ذاتها تمييزاً مخالفاً للقانون». ويُطلق مشروع القانون «أشكر الدعم من الحزبين الجمهوري والديمقراطي للمشروع (يحمل اسم قانون التوعية بمعاداة السامية)، وكذلك من قسم واسع من المنظمات اليهودية التي رفعت الصوت، ودعمت المشروع، وهي تقول: كفى يعني كفى».

في المقابل، اعتبر منتقدو مشروع القانون أن التعريف الجديد الذي يحظر انتقادات معيّنة لإسرائيل، الهدف منه أن يشكّل وسيلة قانونية سريعة لقمع الحراك، وهو يضرب حرّية التعبير في الجامعات، التي يكفلها الدستور الأميركي. وفي هذا الصدد، حذّر النائب الديمقراطي جيري نادلر، الذي عارض النص، من أن «التعليقات التي تنتقد إسرائيل لا تشكّل في حدّ ذاتها تمييزاً مخالفاً للقانون». ويُطلق مشروع القانون الطلابية المناوئة لإسرائيل، وهو ما بعدّ تطوراً نوعياً لجهة أنه محاولة لقوننة «معاداة السامية» وفق تعريف موسّع لها تتبناه الصهيونية، وتنضوي تحته التعبيرات كافة التي تعتبرها إسرائيل عدائية تجاهها. وبموجبه، إذا ما أصبح قانوناً نافذاً (بحتاج إلى توقيع بايدن)، يصبح الاعتراض والاحتجاج بالطرق المعمول بها في الوقت الراهن، دعماً لفلسطين، مخالفة قانونية. ويأتي هذا التوجه في امتداد دخول الجمهوريين على خط الحراك الطلابي، مدفوعين بحسابات انتخابية وربما إسرائيلية تصبّ عملياً في توظيف انتفاضة الطلاّب ضد بايدن الذي ساهمت حرب غزة في استمرار هبوط رصيده. وكان رئيس مجلس النواب الأميركي، الجمهوري مايك جونسون، قد قام بزيارة قبل أكثر من أسبوع لجامعة كولومبيا في نيويورك التي افتتحت تصعيد الاحتجاجات، حيث هاجم المحتجين، وحذّرهم من تهديدات مزعومة للطلاّب اليهود، وتوعد رئيسة الجامعة مينوش (نعمت) شفيق، بإجراءات عقابية، وذلك بدافع تسجيل موقف على بايدن.

كذلك إن توجه الكونغرس لسنّ قانون من هذا النوع، جاء في ظل استمرار تمدد الانتفاضة الجامعية التي أربكت المنظومة السياسية في واشنطن، بعدما كان الاعتقاد أن اقتراب مواعيد التخرج، قد يساعد في انحسار الحراك، وهو ما لم يحصل مع انتشار الحراك ليشمل أكثر من 40 جامعة حتى الآن، منها جامعة جورج واشنطن في العاصمة.

وبعد تدخل الأمن بصورة مكثّفة في جامعة كولومبيا في نيويورك، حلّ الدور أمس الخميس على جامعة كاليفورنيا (لوس أنجليس)، فيما واصلت الشرطة الأميركية عمليات انتشارها في عدد من الجامعات، حيث نفّذت عمليات توقيف جديدة، فيما بدا أن المناوئين للحراك، قد استعدوا لتحركات مضادة، ما يهدّد بارتفاع منسوب العنف. واقتحمت الشرطة أمس جامعة كاليفورنيا، وبدأت بإزالة حواجز وخيام المعتصمين من داعمي فلسطين، وسط اشتباكات مع الناشطين، محذرة من أن أي شخص يرفض المغادرة قد يواجه الاعتقال، وذلك بعدما هاجم متظاهرون مضادون، أول من أمس، منطقة الاعتصام المؤيد للفلسطينيين، وأطلقوا رذاذ الفلفل وهدموا الحواجز. كذلك فككت الشرطة مخيماً احتجاجياً في جامعة تكساس في مدينة داراس، وأوقفت 17 شخصاً على الأقل بتهمة «التعدي الإجرامي»، وفق بيان للجامعة. كذلك أوقفت سلطات إنفاذ القانون عدداً من الأشخاص في جامعة فوردهام بنيويورك، وأخلت مخيّماً نُصب في الحرم الجامعي، فيما تحدثت شرطة نيويورك عن اعتقال نحو 300 شخص في جامعتين بالمدينة. وفككت مخيمات أخرى في جامعتي أريزونا في توسون وويسكنسن ماديسون. وبحسب تعداد لوكالة «فرانس برس»، نشرته أمس الخميس، نفذت الشرطة الأميركية منذ 17 إبريل الماضي، عمليات توقيف في 30 حرماً جامعياً على الأقل. أما وكالة «أسوشييتد برس»، فقالت أمس، إنها أحصت 38 مرة على الأقل منذ 18 إبريل جرت فيها اعتقالات في احتجاجات الجامعات، إذ ألقي القبض على أكثر من 1600 شخص في 30 كلية.

من جهتها، أعربت رئيسة جامعة كولومبيا، مينوش شفيق، عن أسفها «لأننا وصلنا إلى هذه النقطة»، مضيفة في بيان أن المتظاهرين يقاتلون «من أجل قضية مهمة»، لكن «أعمال التدمير» الأخيرة التي أقدم عليها «طلاب وناشطون من خارج» الجامعة استدعت اللجوء إلى الشرطة، مندّدة بـ«التصريحات المعادية للسامية» التي ألقيت خلال هذه التجمعات.

وسط كل هذه الفوضى، قال البيت الأبيض أول من أمس، إنه يدعم حق الأميركيين في الاحتجاج، مضيفاً أن «نسبة صغيرة من الطلاب تسبّب التعطيل» في حرم الجامعات. وأوضحت المتحدثة باسم البيت الأبيض، كارين جان بيار، لصحافيين أن «البيت الأبيض سيواصل التنديد بخطاب الكراهية كما يفعل»، مندّدة بـ«معاداة السامية». والى الآن، لزم الرئيس الأميركي جو بايدن الصمت بشكل كبير في ما خصّ حراك الجامعات المؤيد للفلسطينيين. ويبدو أن الإدارة الديمقراطية راهنت بتفاؤل على مفاوضات القاهرة لوقف النار في غزة، علّها تتمخض عن صفقة تكون المفتاح لوقف الاحتجاجات الطلابية التي زادت من حجم الاهتمام بالقضية الفلسطينية في الولايات المتحدة، وخصوصاً مع كشف الحراك عن رفض مكبوت وتعبيرات تنمّ عن ضيق ونفور من إسرائيل، كذلك سلطت الأضواء على التزامات واشنطن المكلفة إزاء دولة الاحتلال.

(العربي الجديد، رويترز، فرانس برس، أسوشييتد برس)

ترامب مستمتع بتدخل الشرطة

أشاد الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب (الصورة)، بتدخل الشرطة الأميركية ضد المتظاهرين الداعمين لفلسطين في جامعة كولومبيا، بمدينة نيويورك. وقال ترامب أول من أمس الأربعاء، في تجمع انتخابي بولاية ويسكونسن: «دخلت (الشرطة) وأنهت الاحتجاج، وكان أمراً لا يصدق، قاموا بعمل رائع وسنعيد لشرطتنا الرائعة صلاحياتها». كما هاجم ترامب رئيسة الجامعة نعمت (مينوش) شفيق، واتهمها بالتأخر في إبلاغ الشرطة وأنها «ضعيفة وجبانة».

رصد

اتهامات لروسيا بضرب مستشفى في سورية

رفعت وكالة إغاثة وسوري شكوى أمام اللجنة المعنية بحقوق الإنسان بالأمم المتحدة، ضد روسيا بتهمة استهداف مستشفى في كفرنبل

اتهم سوري ووكالة إغاثة روسيا بانتهاك القانون الدولي عبر قصفها عمداً مستشفى في شمال سورية في العام 2019، في شكوى جديدة رفعت إلى اللجنة المعنية بحقوق الإنسان بالأمم المتحدة أمس الأول الأربعاء. وتدخلت روسيا عسكرياً في الصراع السوري في العام 2015 دعماً لقوات رئيس النظام السوري بشار الأسد، ووجهت الطائرات الحربية الروسية لها اتهامات بارتكاب جرائم حرب في سورية لكنها لم تواجه أي محاكمة دولية. ونفت موسكو مراراً الاتهامات بانتهاك القانون الدولي في سورية. وتتهم الشكوى الجديدة، التي رفعت إلى اللجنة المعنية بحقوق الإنسان بالأمم المتحدة أمس الأول الأربعاء، روسيا بقتل اثنين من المدنيين في سلسلة من الضربات الجوية على مستشفى كفرنبل الجراحي في محافظة إدلب شمال غرب سورية في الخامس من مايو/أيار العام 2019. وقدم الشكوى قريب للقتيلين ووكالة «يداً بيد للإغاثة والتنمية»، وهي وكالة إغاثة قدمت الدعم للمستشفى في كفرنبل، والتي سيطرت قوات النظام عليها في العام 2020. وتعتمد الشكوى على مقاطع فيديو وروايات شهود وتسجيلات صوتية تشمل مراسلات بين طيار روسي والمراقبة الأرضية بشأن إلقاء الذخائر. وقال المدير الإقليمي لوكالة «يداً بيد للإغاثة والتنمية» في إدلب: «نتطلع السوريون للجنة حقوق الإنسان لتظهر لنا قدراً من الإنصاف من خلال الاعتراف بحقيقة هذا الهجوم الوحشي وما سببه من معاناة». واللجنة المعنية بحقوق الإنسان، ومقرها في جنيف، مؤلفة من خبراء مستقلين يراقبون وضع الحقوق السياسية والمدنية حول العالم، ويمكنها أن تتلقى شكاوى من أفراد ودول بشأن ما يشتبه في أنها انتهاكات. ويمكن أن تسفر الشكاوى الفردية عن دفع تعويضات وفتح تحقيقات إضافة لإجراءات أخرى. واتهمت جماعات مدافعة عن حقوق الإنسان النظام السوري وروسيا بارتكاب انتهاكات للقانون الدولي في سورية على مدى سنوات، بشتى الوسائل الموحشة ودمشق ليستا من الأطراف الموقعة على نظام روما الأساسي المؤسس للمحكمة الجنائية الدولية، بما يعني أن فرص المساءلة الفعلية نادرة. ووقّعت روسيا في العام 1991 على «البروتوكول الاختياري الأول الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية بشأن تقديم شكاوى من قبل الأفراد» بما يعني أنها تقبل باختصاص لجنة حقوق الإنسان في النظر في شكاوى من أفراد بحقها. وقال جيمس إيه. غولدستون، المدير التنفيذي لمبادرة العدالة التي يمثل محاموها مقدمي الشكوى، إن «هذه الشكوى المقدمة للجنة دولية بارزة معنية بحقوق الإنسان تكشف الاستراتيجية المتعمدة من الحكومة الروسية والقوات المسلحة لاستهداف (منشأة) رعاية صحية في انتهاك واضح لقوانين الحرب». وفي 2019، قالت مفوضية حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، وهي جهة أخرى منفصلة عن اللجنة الدولية، إن ضربات على منشآت طبية في سورية، بما شمل مستشفى كفرنبل تشير «بقوة» إلى أن «قوات مرتبطة بالحكومة تنفذ تلك الضربات تتعمد، جزئياً على الأقل إن لم يكن كلياً، ضرب منشآت رعاية صحية».

(رويترز)

دمار في كفرنبل، مايو 2019 (عمر حج قدور/فرانس برس)

إضاءة

السوداني يوصي باعتبار استهداف المنشآت الاقتصادية «إرهاباً»

بغداد ـ **صفاء الكبيسي**

وجّه رئيس الوزراء العراقي محمد شياع السوداني، خلال زيارته مساء أمس الأول الأربعاء مقر وزارة الداخلية، الأمن بالتعامل مع الاعتداء على أي منشأة اقتصادية على أنه من الأعمال الإرهابية، موصياً الضباط بالجرأة والإقدام في اتّخاذ القرار، ومؤكداً وقوفه ودعمه لهم في مواجهة أي تحد أمني. وجاءت زيارة السوداني بعد أسبوع فقط على هجوم بطائرة مسيّرة استهدف حقل كورمور للغاز في محافظة السليمانية، شمالي العراق، ما يهدد بعودة هجمات الطائرات المسيّرة في الداخل العراقي إثر توقفها قبل أكثر من شهرين. وقد تسبب الهجوم بمقتل أربعة عمال وإصابة أربعة آخرين، ما دفع الشركة المستثمرة إلى تعليق عملها في الحقل.

وعقد السوداني، خلال زيارته مقر وزارة الداخلية في بغداد اجتماعاً مع مجموعة من ضباط وأمري ومسؤولي التشكيلات والأجهزة المختلفة، بحضور وزير الداخلية عبد الأمير الشمري. ووفقاً لبيان المكتب الإعلامي لرئيس الوزراء العراقي، فإنه أكد «وجوب معاملة الاعتداء على أي منشأة اقتصادية مثلما يتم التعامل مع الأعمال الإرهابية، وأنه لا بد أن تكون الرسالة واضحة بأن الحضور الأمني فاعل وبليّ المتطلبات التي تؤمن انسيابية المشاريع التنموية». وجدد السوداني «التأكيد على أهمية إدامة زخم تعقب المجرمين والمتاجرين بجرائم المخدرات والمشاركين بتداولها وتصنيعها، خصوصاً مع ما تم تحقيقه من ضربات قاصمة للمتاجرين، لأنهم يستهدفون المجتمع»، مشيراً إلى «وجوب الجوار». ووفقا للقرار الحكومي الجديد، فإن القوات العراقية يمكنها التحرك ضد التهديدات التي تواجه المواقع الاقتصادية، بما فيها أنابيب النفط وخطوط الكهرباء التي تشهد هجمات متكررة، دون الحاجة لانتظار أي تخويل من الجهات العليا، فضلاً عن استعمال القوة المميتة. وقال مسؤول في وزارة الداخلية إن السوداني وجّه بوضع خطط أمنية جديدة لمنع استهداف المشاريع الاقتصادية والنفطية المهمة بالعراق، كاشفاً أن التحقيقات الأخيرة بشأن قصف حقل غاز كورمور الغازي في إقليم كردستان العراق تشير إلى تورط فصيل مسلح في العملية. وأوضح المسؤول، لـ«العربي الجديد»، مشترطا عدم ذكر اسمه، أن «السوداني وفي اجتماعه مع رئيس إقليم كردستان العراق نيجيرفان البارزاني، الأسبوع الماضي، تعهد بمتابعة ملف عمليات الاستهداف تلك، وبأنه سينهيها بشكل كامل». وأضاف أن «السوداني وجّه الأجهزة الأمنية بوضع خطط مشددة ومحكمة للسيطرة على الملف، والتعامل بحزم مع أي جهة تستهدف اقتصاد البلد، سواء في الإقليم أو في المحافظات العراقية»، مؤكداً أنه «سيتابع الملف بشكل مباشر». وكان السوداني قد أكد، الأحد الماضي، التوصل إلى خيوط تؤدي إلى المتورطين في قصف حقل كورمور الغازي، مبيناً أن المتورطين سيحالون إلى العدالة

عند انتهاء التحقيق. واستفز الهجوم الجانب الكردي بشكل كبير، فضلاً عن الحكومة العراقية، التي أعلنت تشكيل لجنة تحقيق لمعرفة ملابسات الهجوم التخريبي على حقل كورمور الغازي بالسليمانية، وحمّلت القيادات الكردية حكومة بغداد مسؤولية ضبط تلك الجماعات ومنعها من تنفيذ هجماتها. ولا تثق حكومة إقليم كردستان بإجراءات بغداد في متابعة المتنفذين، خصوصاً أن الفصائل المسلحة التي سبق أن استهدفت الحقل هي جماعات متنفذة ولها ارتباطات بجهات سياسية ذات نفوذ كبير في الحكومة وفي تحالف «الإطار التنسيقي»، فضلاً عن ارتباطاتها الخارجية، وهو ما يجعل إمكانية تنفيذ هجمات أخرى أمراً وارداً.

مصر

هل ينجح الإضراب عن الطعام في فكّ أسر المعتقلين؟

يواصل عدد من المعتقلين المصريين الإضراب عن الطعام احتجاجاً على الانتهاكات بحقهم، إلا أن نجاح الإضراب يرتبط بالدعم من المؤسسات الحقوقية والإعلامية

القاهرة ـ **العربي الجديد**

يواصل عدد من السجناء السياسيين في السجون المصرية إضرابهم عن الطعام الذي بدأوه منذ فترات مختلفة احتجاجاً على الأوضاع المتردية التي يعيشونها كوسيلة وحيدة للضغط على النظام الذي يرفض الاستجابة لطلبات الإفراج عن المعتقلين المصريين السياسيين.

الناشط السياسي والمدون محمد إبراهيم رضوان، المعروف بـ«محمد أكسجين»، يواصل إضرابه عن الطعام منذ 13 إبريل/ نيسان الماضي، للمطالبة بتحسين ظروف احتجازه، ورفضه التعنت الذي يواجهه من إدارة السجن لتحسين تلك الظروف السيئة. وطبقاً لمنظمة مراسلون بلا حدود، «يتعرض المدون المحتجز منذ خمس سنوات، لسلسلة من التعذيب الجسدي والنفسي غير المقبول، بين زنزانة بلا نافذة مليئة بالفئران والصراصير والحشرات الطائرة، والاحتجاز المستمر في مساحة لا تتجاوز 1,5 × 1,5 متر منذ يوليو/تموز 2023، وأضواء مضاءة في النهار والليل».

وأشارت إلى أن أكسجين «يعيش ظروف احتجاز قاسية في سجن بدر في القاهرة»، معربة عن خوفها على حياته، ومطالبة بتدخل مقررة الأمم المتحدة الخاصة المعنية بالتعذيب أليس جيل إدواردز وغيرها من آليات متخصصة في الأمم المتحدة. كما يواصل السجين السياسي حسن عبد الحميد (55 عاماً)، إضرابه عن الطعام منذ نحو خمسين يوماً من أجل إنهاء معاناته وإخلاء سبيله. وأكدت الشبكة المصرية لحقوق الإنسان استمرار حسن في إضرابه المفتوح عن الطعام الذي بدأه في 11 مارس/ آذار الماضي، داخل محبسه بمركز تأهيل وإصلاح بدر 1، مطالباً بإخلاء سبيله وإنهاء معاناته المستمرة منذ أكثر من 4 سنوات.

وطبقاً للشبكة، فإن حسن مريض بالضغط ويعاني من الإصابة بقطع في الرباط الصليبي، والذي يتسبب له بمشاكل صحية كثيرة، وهو فقد الكثير من وزنه وتدهورت حالته الصحية نتيجة استمراره في الإضراب عن الطعام، وهو المسجون احتياطياً بدون جريمة، على ذمة القضية 488 لسنة 2019 حصر أمن دولة عليا منذ نوفمبر/تشرين الثاني 2019، وقد عانى خلال السنوات الأربع الماضية من التجديد الدوري الذي تجاوز الحد الأقصى للحبس الاحتياطي - عامين - بمخالفة لنص المادة 143 من قانون الإجراءات الجنائية.

وقال مدير مركز الشهاب لحقوق الإنسان، المحامي الحقوقي خلف بيومي، في حديث لـ«العربي الجديد»، إن «الإضراب إحدى وسائل التعبير عن رفض الانتهاكات بصفة عامة، ويستخدمها المعارض خارج السجن وداخله». وأضاف أنه «خلال الفترة السابقة، عبّر عدد من المعتقلين المصريين عن رفضهم الانتهاكات، أو الانتقاص من حقوقهم بالإضراب، سواء كان إضراباً عن استلام التعيين (وجبات الطعام التي تقدم في السجن)، أو عن الخروج لحضور جلسات المحاكمات أو حتى إضراباً عن الطعام». ولفت إلى أن «سياسة الإضراب عن الطعام أثبتت نجاحها في عدد من السجون، إذ قامت إدارات بعض السجون بالتفاهم مع المعتقلين»، مؤكداً أن نجاح إضراب المعتقلين المصريين «يرتبط بالدعم والمساعدة والمساندة التي يلقاها المعتقل من كافة المؤسسات الحقوقية والإعلامية».

ورأى بيومي أن «الحبس الاحتياطي من أهم الملفات التي يجب أن تلقى اهتماماً من الحكومة المصرية، إن كانت جادة في اتخاذ إجراءات فعالة بخصوص تحسين ملف حقوق الإنسان». وأشار إلى أن «المؤسسات الحقوقية المعنية بالشأن المصري، وعدد من المؤتمرات، طرحت أوراقاً كثيرة تطالب بوضع الحبس الاحتياطي في إطاره وفلسفته، باعتباره إجراءً احترازياً للحفاظ على أمن التحقيق وسلامة الدليل من دون استخدامه للنيل من المعارضين والتنكيل بهم، لكننا حتى الآن لا نرى خطوات ملموسة أو معلنة توضح نية جادة أو تعبر عن خطوات تسعى لذلك». وقال إن «ما يسري على الحبس الاحتياطي، يسري على إجمالي الملف الحقوقي، فالنظام والحكومة يصران على عدم الاعتراف بوجود انتهاكات جسيمة ومستمرة».

من جهته، قال الناشط السياسي والمعتقل السابق رامي شعث، لـ«العربي الجديد»، إن «سياسة الإضراب عن الطعام تاريخياً في السجون المصرية، وفي كل الدول الفاشية القمعية بما فيها دولة الاحتلال الصهيوني، سياسة ناجحة في تحسين شروط الاعتقال والضغط على السجان المجرم لتحسين جودة الطعام وظروف الزيارات والتريض والعلاج الطبي، والحصول على حقوقك كسجين، ولكن الإضراب عن الطعام للأسف ليس سياسة ناجحة في الحصول على الحرية». وأضاف: «كانت نصيحتي لهم وأنا في السجن معهم أن الإضراب هدفه تحسين الشروط في لحظات عديدة، وهذا ما يحدث في مصر وفي كل مكان في العالم».

أما الرئيس السابق لحزب الدستور علاء الخيام، فرأى أن سياسة إضراب المعتقلين المصريين عن الطعام غير مجدية في ظل النظام الحالي. وقال، في حديث لـ«العربي الجديد»: «لا أعتقد أنها سياسة ناجحة، وللأسف فإن النائب العام ووزير العدل ولجنة العفو والمركز القومي لحقوق الإنسان لم يظهر لهم أي دور في ملف المحبوسين احتياطياً أو المختفين قسرياً أو حالات الوفاة داخل السجون».

الخيام: الإضراب عن الطعام غير مجدٍ في ظل النظام الحالي

ضابط مصري أمام سجن طرة، فبراير 2020 (خالد دسوقي/فرانس برس)

شرق غرب

قتلى من «الدفاع الوطني» على يد «داعش»

قُتل وجرح عناصر من الميليشيات المدعومة من روسيا وإيران، فجر أمس الخميس، إثر هجوم شنّه تنظيم داعش، في بادية محافظة الرقة، شمال شرقي سورية، التي يُسيطر عليها النظام السوري. وقالت مصادر في وحدات الرصد والمتابعة التابعة للمعارضة السورية، لـ«العربي الجديد»، إن خلايا التنظيم هاجموا نقاطاً عسكرية لميليشيا الدفاع الوطني في بادية السبخة، ما أدى إلى مقتل ثلاثة من عناصرها على الأقل، وإصابة نحو خمسة آخرين، من دون ورود خسائر في صفوف «داعش».

(العربي الجديد)

بن فرحان يبحث مستجدات السودان مع البرهان وحميدتي

بحث وزير الخارجية السعودي فيصل بن فرحان (الصورة)، خلال اتصالين هاتفيين، مساء أول من أمس الأربعاء، مع كل من قائد الجيش السوداني عبد الفتاح البرهان، وقائد قوات الدعم السريع محمد حمدان دقلو (حميدتي)، مستجدات الأوضاع في السودان وتداعياتها على الشعب السوداني. وشدّد بن فرحان على ضرورة تغليب مصلحة الشعب ووقف الاقتتال وحماية مؤسسات الدولة، والعمل على منع تفاقم الأوضاع الإنسانية الصعبة.

(قنا)

وزارة الدفاع التركية: تحييد 43 إرهابيا

أعلن مستشار العلاقات العامة والإعلام بوزارة الدفاع التركية، زكي أق تورك، أمس الخميس، « تحييد 43 إرهابياً خلال الأسبوع الحالي»، في عمليات داخل البلاد وفي شمال كل من سورية والعراق. وأضاف أنه منذ مطلع العام الحالي بلغ عدد من حُيّدوا «845 إرهابياً»، في إطار منع أنشطة حزب العمال الكردستاني الذي تحظره أنقرة.

(الأناضول)

«أم 23» تسيطر على مدينة بالكونغو الديمقراطية

سيطرت حركة إم 23 المتمردة المدعومة من رواندا على مدينة روبايا شرقي جمهورية الكونغو الديمقراطية، بعد معارك عنيفة خاضتها ضد القوات الحكومية، بحسب ما أفادت مصادر محلية، أول من أمس الأربعاء. وأكد العديد من سكان المدينة في اتصالات هاتفية أجرتها معهم وكالة فرانس برس أن المتمردين دخلوا المدينة، الثلاثاء الماضي، وأحكموا السيطرة عليها أول من أمس، فيما أقرّ مسؤول في الشرطة الكونغولية، وقيادي في مليشيا الوطنيين التي تدعم الجيش، لـ«فرانس برس» صحة الأنباء.

(فرانس برس)

الفيليبين تستدعي دبلوماسيا صينيا

قالت وزارة الخارجية الفيليبينية، أمس الخميس، إنها استدعت نائب رئيس بعثة الصين، تشو تشينونغ، للاستماع إلى الاحتجاج العشرين الذي تقدمه الفيليبين ضد الصين العام الحالي، بشأن سلوك خفر السواحل وسفن الصيد الصينية في بحر الصين الجنوبي المتنازَع عليه. يأتي ذلك عقب استخدام بكين، الثلاثاء الماضي، مدافع المياه ضد سفن فيليبينية في منطقة سكاربورو شول المتنازَع عليها.

(رويترز)

ساهمت سيطرة أذربيجان على ناغورنو كاراباخ في الخريف الماضي، ثم انسحاب القوات الروسية، في استمرار التباعد بين روسيا وأرمينيا، مقابل تعزيز باكو شراكتها مع موسكو، التي يرى متابعون أنها تخسر نفوذها في جنوب القوقاز

ملامح دور جديد لموسكو في جنوب القوقاز

أذربيجان تزاحم أرمينيا على شراكة روسيا

موسكو ـ **رامي القليوبي**

بعد انسحاب قوات حفظ السلام الروسية من الجيب الأرميني سابقاً، ناغورنو كاراباخ، في أذربيجان، والذي أحكمت باكو السيطرة عليه في سبتمبر/أيلول الماضي، تتجلى شيئاً فشيئاً ملامح الدور الروسي الجديد في منطقة جنوب القوقاز، وسط ترجيحات بتحول أذربيجان إلى شريك موسكو الرئيسي في المنطقة. وفي الوقت الذي أصدرت فيه باكو مجموعة من الإشارات الإيجابية لموسكو بعد انسحاب قواتها من كاراباخ (أعلن الكرملين عن الانسحاب في 17 إبريل/نيسان الماضي)، بما فيها قيام الرئيس الأذربيجاني إلهام علييف بزيارة إلى العاصمة الروسية ثم تأكيده رفض تزويد أوكرانيا بالأسلحة، إلا أن ثمة تساؤلات حول حدود الشراكة بين البلدين في ظل انحياز أذربيجان سياسياً لكييف ودعمها وحدة الأراضي الأوكرانية.

ومن اللافت أن زيارة علييف إلى موسكو في 22 إبريل الماضي، تزامنت مع ذكرى مرور 50 عاماً على بدء بناء خط السكة الحديدية بايكال - آمور تحت إشراف والده، الرئيس الأذربيجاني الراحل حيدر علييف (وهو الخط الذي بناه الاتحاد السوفييتي ويمتد من سيبيريا الشرقية إلى الشرق الأقصى الروسي)، وانسحاب قوات حفظ السلام الروسية من كاراباخ، وبدء عملية ترسيم الحدود الأرمينية الأذربيجانية وفقاً لـ«بيان ألما آتا حول أهداف ومبادئ رابطة الدول المستقلة لعام 1991». ومنذ توليه الرئاسة في أذربيجان في عام 2003، زار علييف روسيا أكثر من 50 مرة، وكانت أغلب الزيارات متعلقة بالفعاليات في إطار رابطة الدول المستقلة وتسوية النزاع الأرميني الأذربيجاني، ناهيك عن إجرائه اتصالات هاتفية منتظمة مع نظيره الروسي فلاديمير بوتين.

وفي فبراير/شباط ومارس/آذار الماضيين، تبادل علييف وبوتين التهاني بمناسبة فوزيهما في الانتخابات الرئاسية. وفي نهاية مارس، أعرب علييف لبوتين عن تعازيه على خلفية الهجوم الإرهابي على قاعة العروض «كروكوس سيتي هول» على أطراف موسكو.

وفي موازاة تطور العلاقات الروسية الأذربيجانية، تشهد الاتصالات بين موسكو ويريفان حالة من الجمود، وسط غياب أرمينيا عن اجتماع أمني رفيع عُقد في سانت بطرسبرغ في نهاية الأسبوع الماضي، وحظر بثّ عدد من البرامج التلفزيونية الروسية في أرمينيا، وسط ترقب ما إذا كان رئيس الوزراء الأرميني نيكول باشينيان، سيحضر إلى موسكو للمشاركة في قمة الاتحاد الاقتصادي الأوراسي في 8 مايو/أيار الحالي. واعتبر

بوتين وعلييف خلال لقائهما في موسكو، 22 إبريل الماضي (الأناضول)

سيميونوف: أرمينيا لا تزال ضمن مجال المصالح الروسية

المحلل السياسي المتخصص في شؤون جنوب القوقاز، أندريه أريشيف، أن التقارب الروسي الأذربيجاني الأخير لا يشكل مفاجأة، بل يأتي امتداداً لتوجهات سائدة منذ فترة طويلة، متوقعاً ألا يشكل موقف باكو من الملف الأوكراني عقبة أمام تطوير العلاقات مع موسكو. واعتبر أريشيف في حديث لـ«العربي الجديد»، أن باكو قد تؤدي مع حليفتها الرئيسية أنقرة دوراً في إيصال موارد الطاقة الروسية إلى أوروبا والالتفاف على العقوبات الغربية، رغم تبني أذربيجان على مستوى رسمي مواقف منحازة انحيازاً صريحاً لأوكرانيا. ومع ذلك، جزم بأن مواقف باكو أكثر براغماتية مقارنة مع يريفان التي أفسدت علاقاتها مع موسكو. بدوره، رأى الخبير في المجلس الروسي للشؤون الدولية، كيريل سيميونوف، أن العلاقات بين روسيا وأرمينيا لم تصل إلى مرحلة القطيعة، مقرّاً في الوقت ذاته بأن الشراكة مع أذربيجان باتت تتصدر الأجندة. وقال سيميونوف في حديث لـ«العربي الجديد»: «تسعى روسيا للحفاظ على مواقعها في جنوب القوقاز، وإن كانت تركز على أوكرانيا في الفترة الأخيرة، وأصبح تطوير العلاقات مع أذربيجان تحديداً يتصدر الأجندة سعياً من موسكو لتعويض الخسائر الناجمة عن توجه باشينيان غرباً». رغم ذلك، أكد أن أرمينيا لا تزال تقع ضمن مجال المصالح الروسية، وأن الحديث عن القطيعة النهائية بينهما سابق لأوانه.

وبعد أيام على زيارته إلى موسكو، جدّد علييف في نهاية إبريل الماضي، تأكيده أن أذربيجان لم ولن تورد أسلحة إلى أوكرانيا. وقال خلال لقائه مع مشاركين في منتدى بيئي: «نعم للمساعدات الإنسانية، لا للأسلحة». وقدّر المساعدات الإنسانية والمالية المقدمة من بلاده لكييف بأكثر من 30 مليون يورو. ومن اللافت أن أذربيجان كانت من بين الدول التي ندّدت بتنظيم روسيا انتخابات في المقاطعات الأوكرانية الأربع، دونيتسك ولوغانسك وزاباروجيا وخيرسون، التي ضمتها موسكو بشكل أحادي الجانب في سبتمبر/أيلول 2022، دون أن يؤثر ذلك على تطور العلاقات مع روسيا. وعلى الرغم مما تبدو مباركة روسية لإحكام باكو السيطرة على كاراباخ في سبتمبر الماضي، إلا أن ثمة قراءات على مستوى الإعلام والمحلّلين السياسيين في موسكو تؤكد أن انسحاب قوات حفظ السلام الروسية جاء بمثابة «طي صفحة أخرى» لتراجع النفوذ الروسي في المنطقة.

ولفت المحرر السياسي في إذاعة «كوميرسانت إف أم»، دميتري دريزه، إلى أن موسكو وباكو اتخذتا هذا القرار على ضوء انتهاء النزاع وانعدام ضرورة الفصل بين الأطراف المتناحرة وحمايتها. وفي ما يتعلق بتوجيه يريفان الرسمية الممثلة بباشينيان اتهامات إلى القوات الروسية بلعب دور في خسارة بلاده لكاراباخ، اعتبر دريزه أن روسيا يمكنها الرد بالقول: «لقد اعترفتم أنتم بأن كاراباخ أذرية، فعلى ماذا تعترضون؟».

ومع ذلك، أقرّ بأن الانسحاب الروسي تمخض عنه واقع جديد، حيث إن وجود قوات مسلحة في الخارج هو المؤشر الرئيسي لنفوذ أي دولة خارج حدودها، معتبراً أن موسكو تفقد دورها في التسوية الأرمينية الأذربيجانية، فيما تسعى الدول الغربية «غير الصديقة» للحلول محلها.

وظلت القوات الروسية مرابطة في كاراباخ وفقا للبيان الثلاثي لباكو ويريفان وموسكو بتاريخ 10 نوفمبر/تشرين الثاني 2020، وذلك على امتداد خط التماس في كاراباخ وممر لاشين الرابط مع أرمينيا. ونص الاتفاق حينها على إرسال 1960 عسكريا مزودا بالأسلحة النارية و90 عربة مدرعة و380 وحدة من السيارات والمعدات الخاصة إلى هناك، على أن يستمر وجود قوات حفظ السلام هناك حتى عام 2025، قبل أن يتم إنهاؤه مبكرا. ونفّذت أذربيجان في سبتمبر 2023 عملية عسكرية في كاراباخ أسفرت عن دمج الإقليم ضمن البلاد. وعلى أثر ذلك، غادر المنطقة أكثر من 100 ألف من الأرمن، ما ترتب عليه انتفاء الضرورة لاستمرار وجود القوات الروسية.

اجتماع في ألماتي

أعلن رئيس كازاخستان قاسم جومارت توكاييف، أول من أمس الأربعاء، أن بلاده ستستضيف مفاوضات اتفاق السلام بين أذربيجان وأرمينيا في مدينة ألماتي. وأضاف توكاييف عبر منصة «إكس»، أن «هذا الاجتماع المهم سيعقد في ألماتي، ولهذا يحمل رمزية نسبة إلى إعلان ألما آتا التاريخي الذي وُقع في ديسمبر/كانون الأول 1991، الذي يشكل أساس التنمية المستقلة لبلدان رابطة الدول المستقلة والمبادئ المتعلقة بتحديد الحدود بين البلدان الأعضاء».

■ سألتني: ماذا سيكون بعد انتهاء الحرب؟ أجبتها: عودة الحياة من جديد. هذا ما يقهر المحتل أكثر، أننا والحمد لله نعود إلى الحياة وإن حاول أن يقضي على مقوماتها، وإن حاول أن يقطع شريانها. كيف لا و#غزة الحياة للأمة.

■ انتهت السردية الصهيونية للعالم #غزة الكاشفة الفاضحة لكل أعداء الإنسان والإنسانية سرًا وعلنا #غزة_تفضح_بلدان_الحريات_والديمقراطيات

■ قلناها سابقاً وسوف نكررها كثيراً. ما فعله #بشار لقمع السوريين خلال 14 سنة أصبح منهاجاً ثابتاً يُدرس في جميع الأكاديميات العسكرية وتستخدمه كل الحكومات الديكتاتورية، والآن نرى الأميركيين والغرب يستخدمون نفس المصطلحات ونفس الوجوه الملثمة للقضاء على ثورة الجامعات لكن #غزة سوف تنتصر للسوريين

■ أصبحت أخبار تظاهرات الجامعات أوسع انتشاراً من أخبار أصحاب القضية نفسهم #فلسطين_قضية_الشرفاء

■ أهداف الرصيف البحري المؤقت في #غزة احتلال أميركي وبداية إنشاء قاعدة أميركية بحرية والسيطرة على الموارد الطبيعية من الغاز في بحر #غزة

■ #مهسا_أميني قبل موتها، لم تكن تتوقع أن تتألم عليها أميركا لدرجة إقامة العزاء لها عبر تحريك احتجاجات وأعمال عنف داخل إيران وخارجها. أميركا نفسها اليوم، والتي رفعت شعار حماية الحريات في إيران تسقطه في جامعاتها، وتستعيض عنه بهراوات تسقط على رؤوس طلاب جامعاتها لأنهم تألموا لحال #غزة

■ بحكم أنه عشنا ثورات في بلداننا وشاركنا فيها أحب أقول لطلاب الجامعات الأميركية أن نفس المبررات التي ذكرها من أحضر لكم الشرطة كانت نفس مبررات الشرطة ومن يدعمها في بلداننا بس باللغة الانكليزية، فمن تعلم ممن؟ مع احتمالية أن «دليل التعليمات واحد». #غزة #تحرير_فلسطين_واجب

■ إذا كان سقوط #حلب هو من كسر ظهر الثورة فاسترجاع حلب هو من يعيد لها صلابتها وقوتها .#سوريا

متابعة

حليف الصين رئيساً لوزراء جزر سليمان

انتخب البرلمان الجديد في جزر سليمان، جيريمايا مانيلي المؤيد للصين، رئيساً للحكومة في الأرخبيل الذي يشهد تحولاً باتجاه بكين أخيراً

أعلنت السلطات في جزر سليمان، أمس الخميس، أن وزير الخارجية السابق المؤيّد للصين جيريمايا مانيلي انتُخب رئيساً للوزراء بعد أن هزم زعيم المعارضة ماثيو ويل الذي بنى حملته الانتخابية على وعد بالحدّ من نفوذ بكين ومن الفساد في الأرخبيل، الواقع في جنوب المحيط الهادئ، والبالغ عدد سكانه حوالي 720 ألف نسمة.

وقال الحاكم العام لجزر سليمان ديفيد فوناغي، إنه في ختام اقتراع سري في البرلمان المكوّن من 50 عضواً، حصل مانيلي، مرشح حزب الملكية والوحدة والمسؤولية الحاكم، على 31 صوتاً، مقابل 18 لويل، من الحزب الديمقراطي، فيما لم تشارك إحدى الأعضاء في التصويت لعدم تمكنها من الوصول إلى البرلمان في الوقت المناسب، وفق وكالة شينخوا الصينية. علماً أن الانتخابات البرلمانية التي أجريت في 17 إبريل/ نيسان الماضي، لم تمنح الأغلبية لأي من الحزبين ما اضطرهما للضغط من أجل كسب أصوات المستقلين.

وسارع مانيلي إلى الترحيب بالنتيجة. ودعا أمام الصحافيين خارج البرلمان أمس، إلى الهدوء إذ «قوبلت انتخابات رئيس الوزراء السابقة بأعمال عنف وتدمير، وعانى اقتصادنا وسبل عيشنا بسبب هذا العنف»، مضيفاً «إننا نظهر اليوم للعالم أننا أفضل من ذلك.

ويجب أن نحترم وندعم العملية الديمقراطية». وكشف عن أن الحكومة ستعمل على برنامج مدته مائة يوم سيتم الإعلان عنه قريباً، مضيفاً أن «مهمتنا العاجلة الآن هي تعيين الوزراء وسنفعل ذلك في الأيام القليلة المقبلة».

وكان رئيس الوزراء السابق المؤيد لبكين، ماناسيه سوغافاري، قد انسحب الاثنين الماضي من المنافسة لإفساح المجال أمام مانيلي، ما اعتبر مؤشراً على إمكانية اتباع البلاد نهجاً مماثلاً. وكان سوغافاري، الذي انتخب عام 2019، ما أدى إلى خروج تظاهرات ثم اندلاع أعمال شغب في هونيارا عام 2021 بعدما نجت حكومته من اقتراح بحجب الثقة تقدم به ويل حينها، يأمل في أن يصبح أول رئيس للوزراء في الأرخبيل الذي يحتفظ بالسلطة لفترتين متتاليتين مدتهما أربع سنوات بعد الانتخابات البرلمانية الأخيرة.

وخلال ولايته السابقة، زاد نفوذ الصين في البلاد أكثر من أي دولة أخرى في جنوب المحيط الهادئ، إذ حوّل سوغافاري اعترافه الدبلوماسي من تايوان إلى بكين، عام 2019، وأبرم اتفاقاً أمنياً سرياً مع النظام الصيني عام 2022، ما أثار مخاوف، لا سيما من أميركا وأستراليا ونيوزيلاندا، من حصول القوات البحرية الصينية على موطئ قدم هناك، داعين للكشف عن تفاصيل الاتفاق. وبصفته وزيراً للخارجية حينها، ساعد مانيلي في التوسط لإبرام الاتفاق الأمني مع الصين. وفي وقت تُعد فيه أستراليا شريكاً أمنياً لجزر سليمان، هنأ رئيس الوزراء الأسترالي أنتوني ألبانيز، مانيلي على انتخابه، قائلاً على منصة إكس أمس، إنه يتطلع «إلى العمل معه عن قرب». وأضاف أن «أستراليا وجزر سليمان صديقان مقربان ذوا مستقبل مرتبط».

وكانت الانتخابات قد حظيت بمراقبة واشنطن وحلفائها، وفق صحيفة واشنطن بوست الأميركية، لما لجزر سليمان من أهمية استراتيجية، إذ تمتد على جانبي ممرات الشحن الدولية المهمة في المحيط الهادئ، فيما تستخدم الصين القروض والمساعدات لكسب النفوذ في المنطقة التي غالباً ما يتم تجاهلها. بالمقابل سعت واشنطن لاحتواء النفوذ الصيني في الأرخبيل عبر إعادة فتح سفارتها في هونيارا العام الماضي، بعد 30 عاماً من إغلاقها.

ويبلغ مانيلي من العمر 55 عاماً، وقد دخل عالم السياسة منذ 2014 فقط، ما قد يصب في مصلحة الصين. وقالت ميغ كين، مديرة برنامج جزر المحيط الهادئ في معهد لوي للأبحاث ومقره في سيدني، إن مانيلي «يواصل السعي لإقامة علاقات وثيقة مع الصين»، مضيفة لوكالة «أسوشييتد برس»، إنه «دبلوماسي متمرس يتمتع بخبرة في الأمم المتحدة والدول الغربية، ويجيد التعامل مع الغرب». من جهته اعتبر ميهاي سورا، وفق وكالة رويترز، وهو دبلوماسي أسترالي سابق في جزر سليمان، أن مانيلي لديه «سجل حافل من العمل بشكل جيد مع جميع الشركاء الدوليين»، مقارنة بسوغافاري الذي كان «شخصية استقطابية».

(فرانس برس، أسوشييتد برس، رويترز)